

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٠٤٣

السبت، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فان والصم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد ر. الدوسري
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد زبوغار
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد فال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيدة أشيبالا - موسفي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (S/1999/955)

رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/1999/961)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

إقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (S/1999/955)

رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/1999/961)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا وإكوادور وألمانيا وإندونيسيا وأيرلندا والبرتغال وبيلاروس والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا والسودان وشيلي والفلبين وفنلندا وكمبوديا وكوبا ومصر وموزامبيق والنرويج ونيوزيلندا يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد مونتيرو (البرتغال) والسيد ويبيسونو (إندونيسيا) مقعدين على طاولة المجلس؛ وشغلت السيد وينسلي (استراليا) والسيد أليمان (إكوادور) والسيد كاستروب (ألمانيا) والسيد رايان (أيرلندا) والسيد سايكوف (بيلاروس) والسيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد لي سي - يونغ (جمهورية كوريا) والسيد كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) والسيد كومالو (جنوب أفريقيا) والسيد عروة (السودان) والسيد لارين (شيلي) والسيد مابيلانغان (الفلبين) والسيدة راسي (فنلندا) والسيد أوتش (كمبوديا) والسيد رودريغز باريا (كوبا) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد سانتوس (موزامبيق) والسيد كولبي (النرويج) والسيد باولز (نيوزيلندا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة للطلبات الواردة في رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة وفي رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، وترد الرسالتان في الوثيقتين S/1999/955 و S/1999/961 على التوالي.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: الوثيقة S/1999/950، وهي رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1999/956، وهي رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها الإعلان المتعلق بالحالة في تيمور الشرقية الذي أصدرته الدول الأعضاء في مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في لشبونة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛ والوثيقة S/1999/963، وهي رسالة مؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): قبل أسبوع، وفي هذه القاعة أبلغت المجلس بأن شعب تيمور الشرقية قد صوت بصورة ساحقة رافضا عرض الحكم الذاتي الذي قدمته الحكومة الإندونيسية ومؤيدا الانتقال إلى الاستقلال.

والظروف التي جرى في ظلها استطلاع الرأي الشعبي في ٣٠ آب/أغسطس لم تكن مثالية، إلا أن الأعداد الكبيرة التي توجهت إلى صناديق الاقتراع وحكم المراقبين الدوليين واللجنة الانتخابية لم تترك مجالا لأي شك في نزاهة ونجاعة عملية الاقتراع. ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يمضي دون أي تردد بتنفيذ النتائج التي تمخض عنها الاقتراع.

ومن أسف أنه ما إن أعلنت نتيجة الاقتراع حتى بدأت تيمور الشرقية تنحدر في مهب الفوضى. فنطاق أعمال العنف والموت والدمار فاق كل توقعات المراقبين الدوليين. وكما قلت في مؤتمري الصحفي، فإن ما يجري في تيمور الشرقية قد يرقى فعلا إلى مختلف أصناف الجريمة الدولية. والأفراد الذين أهدروا الأوامر بارتكاب هذه الجرائم وتنفيذها يجب أن يتحملوا المسؤولية عنها.

وخلال الأسبوع الماضي، قمت وزملائي بتقديم إحاطات إعلامية للمجلس بشأن هذه التطورات بصورة منتظمة ومفصلة. وكانت هناك استجابة دولية عارمة إلى محنة شعب تيمور الشرقية في هذه الأوقات العصيبة التي يمر بها. وكان أعضاء المجلس مشغولين بهذه الأزمة، كما كان شأن زملائي وشأني في الأمانة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، كنت على اتصال هاتفي دائم بالعديد من رؤساء الدول والزعماء الآخرين من جميع أرجاء المعمورة. وتكلمت خصوصا أثناء الأسبوع مع الرئيس حبيبي في جاكرتا.

وكان هدفي يتمثل في تهيئة الظروف التي تتيح لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية الاضطلاع بالولاية التي أناطها بها المجلس. وأولها استعادة القانون والنظام، وبموجب اتفاقات ٥ أيار/ مايو، فإن استعادتهما من مسؤولية حكومة إندونيسيا. ولقد أرسل المجلس بعثته الخاصة به إلى إندونيسيا لكي يؤكد بصورة مباشرة لزعماء هذا البلد وعلى أعلى المستويات طابع العجالة الذي تتسم به الحالة وضرورة اتخاذ إجراءات فورية.

وبالرغم من جميع الجهود، فإن الحالة الأمنية استمرت تتدهور بصورة مستمرة وأجبرت بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية على إغلاق جميع مكاتبها باستثناء مكتب واحد. وأمس قامت بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بترحيل جميع موظفيها غير الأساسيين إلى خارج تيمور الشرقية، بمن فيهم ٢٨٠ موظفا محليا مع أسرهم ممن يعملون مع بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ولم يعد في المقر في ديلي إلا ٨٦ موظفا دوليا. وسادت الفوضى وانعدام القانون ديلي هذا الأسبوع، بالرغم من الوجود الكبير للشرطة والجنود الإندونيسيين الذين ليست لديهم الرغبة في السيطرة على الحالة أو القدرة على ذلك.

وكما ذكرت في بيان عام أدليت به أمس، فإن مستقبل وجود بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية يظل نظرا لهذا الحالة الخطيرة قيد الاستعراض ساعة بساعة. ويوم الثلاثاء، أعلنت إندونيسيا تطبيق الأحكام العرفية في تيمور الشرقية، غير أنه لم يكن لهذه الأحكام ولوجود قوات إضافية أي أثر بالنسبة لاستعادة النظام. وكما يعرف الأعضاء، ففي يومي الأربعاء والخميس، تعرضت قوافل بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لهجمات الميليشيات المسلحة، بالرغم من مرافقة جنود إندونيسيين لها، ويوم أمس قام جنود تابعون للجيش الإندونيسي يتولون مهمة حماية المجمع بالانضمام إلى الميليشيات المؤيدة للاندماج حيث كانوا يعملون على ترويع من في الداخل.

ولجأ ١ ٠٠٠ شخص تقريبا من أبناء تيمور الشرقية إلى مجمع الأمم المتحدة. والظروف التي يعيشون فيها محفوفة بالمخاطر. ومحنة هؤلاء الضحايا الأبرياء المنكودي الحظ إن هي إلا أحد جوانب الكارثة الإنسانية التي تجري في تيمور الشرقية. والغالبية الساحقة من السكان تعرضت للتشريد بالقوة.

ومع انعدام إمكانية الوصول إلى أنحاء تيمور الشرقية كافة الآن أمام المجتمع الدولي، فإننا لا نستطيع أن نتأكد من الأبعاد الكاملة للأزمة الإنسانية أو المتطلبات الأساسية لبقاء السكان على قيد الحياة ممن جرى اقتلاعهم. ولكن من الواضح أن المطلوب اتخاذ إجراءات عاجلة جدا لتوفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء والماء والرعاية الصحية. فالغذاء أخذ يتناقص بسرعة في الأماكن المعروفة باكتظاظها داخل تيمور الشرقية. ومشكلة السواد الأعظم من السكان، الذين يعتقد الآن بأنهم فروا أو أجبروا على الانتقال إلى تيمور الغربية، مشكلة ملحة بنفس المقدار.

ويسرني أن أستطيع القول إن تقارير بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية عن الحالة في ديلي تقول إن الوضع اليوم هادئ تماما.

ولقد زارت بعثة مجلس الأمن تيمور الشرقية في وقت لاحق من هذا اليوم لتقف بنفسها على الأحوال على أرض الواقع، وعلى العقبات التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة وموظفوها الشجعان. وأنا أعلم أن البعثة تمكنت

من زيارة المدينة بأكملها ومن رؤية مدى الدمار الذي أصاب المدينة. وأنا أتطلع، شأني شأن أعضاء المجلس، إلى تلقي تقرير كامل عن عمل بعثة المجلس خلال اليوم أو اليومين القادمين. ولكنني أرى أنه تجدر في هذه المرحلة ملاحظة أن قدرة القوات المسلحة الإندونيسية على الحفاظ على الهدوء في ديلي خلال زيارة البعثة تؤكد من جديد مسؤوليتها عن الحالة الأمنية برمتها.

وكما قلت بالأمس فإن الوقت قد حان أن تسعى إندونيسيا، بمساعدة المجتمع الدولي، إلى الوفاء بمسؤوليتها عن تحقيق النظام والأمن لشعب تيمور الشرقية؛ ويجب أن يشمل ذلك ضمان سلامة وحماية الزعماء المدنيين للفئة التي تدعو إلى الاستقلال.

ومرة أخرى أحث إندونيسيا على أن توافق دون مزيد من التأخير على مرابطة قوة دولية؛ فالمجتمع الدولي يطلب موافقة إندونيسيا على مرابطة هذه القوة. غير أنني أرجو أن يكون من الواضح أنها ستفعل ذلك من باب الاحترام لموقف إندونيسيا بوصفها عضوا محترما في مجتمع الدول. ومما يؤسف له أن ذلك الموقف يتعرض الآن للخطر بسبب المأساة التي لفت شعب تيمور الشرقية بأبعادها.

وآمل بإخلاص أن تسهم هذه المناقشة العلنية في المجلس في إنهاء تلك المأساة. واجتماع المجلس اليوم يرمز إلى عزم أعضائه وعزم أعضاء الأمم المتحدة بأسرهم على الوفاء بالتزاماتهم بموجب الميثاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه الهام. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل البرتغال، فأعطيه الكلمة.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، ولأعضاء المجلس، على أن قررتم، رغم كل الصعوبات، عقد هذه المناقشة العلنية اليوم للحالة في تيمور الشرقية.

واسمحوا لي أن أشيد بحضور الأمين العام، المناصر الأول لحقوق الإنسان وللديمقراطية واحترام الحرية. وتمتدح البرتغال أعماله وتصميمه في توجيه هذه العملية. وأشكره على المعلومات التي نقلها الآن إلى المجلس.

ونحن نعرب عن كامل تأييدنا للبيان الذي سيدلي به ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

وسأدخل في الموضوع مباشرة. فقد طلبت البرتغال مرارا عقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن كي يواجه المجلس بمسؤولياته في إدارة الأزمة المخيفة في تيمور الشرقية. وأكون مقصرا لو أنني لم أذكّر بأن هذه الهيئة تضطلع بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن أن يشك أحد في أن السلم والأمن الدوليين يتعرضان للخطر في تيمور الشرقية.

ولقد عبر شعب تيمور الشرقية عن رأيه ولم تحترم رغباته. وهذا أمر لا يمكن قبوله إطلاقا.

إن اغتصاب تيمور الشرقية يقع أمام أعيننا. فعلى مدى الأسبوع المنصرم استمرت الأوضاع في ترديها باطراد. وخطوة خطوة أخذت "الميليشيات" - وهي في الواقع مجرد امتداد لقوات الأمن الإندونيسية على الأرض تذبح الناس وتنهب الممتلكات وتدمر كل المباني العامة في العاصمة ديلي. وهذا دليل واضح على أننا نواجه بالفعل، تحت ستار الديمقراطية وسيادة القانون، الوجه القبيح للانتهاك العسكري وسوء النية.

وحملة الرعب هذه، المنظمة والسابقة التخطيط، قد أجبرت بالفعل عشرات الآلاف من الناس على الهرب إلى الجبال، بينما سيق الآخرون زرافات إلى تيمور الغربية وجهات أخرى خارج البلاد. ولسنا نعرف ما يحدث لهؤلاء الناس ولكن هناك أسباب تدعو إلى خشية ما هو أسوأ. ونتيجة لذلك تشهد هذه الأراضي مآسي إنسانية أليمة تحتاج إلى النظر فيها على الفور. ولا تختلف مأساة تيمور الشرقية عن مأساتي رواندا وكوسوفو من حيث بعدها الإنساني. وأود في هذا الصدد، وبعد الضمانات الأمنية الإندونيسية، أن أناشد جميع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية ولجنة الصليب الأحمر الدولية أن تهب لبذل جهودها لمساعدة كل من يحتاج إلى المساعدة.

ولا يبدو أن هناك شيئا يجاوز الحد بالنسبة للميليشيات المزعومة. فقد هوجم الأسقف بيلو، الحاصل على جائزة نوبل للسلام، مرتين خلال ٢٤ ساعة وأجبر على طلب اللجوء في استراليا، وهو الآن في البرتغال. وهناك عدد لا يحصى من الراهبات والقسس، بمن فيهم

المساعد الشخصي للأسقف، قد قتلوا عمدا. كذلك أجبر الأسقف بوكاد على الفرار من مسكنه. ويتساءل المرء، هل يوجد هنا عنصر للملاحقة الدينية ضد سكان تيمور الشرقية وأغلبهم من المؤمنين بالكاثوليكية.

وفي هذه اللحظة المأساوية أود، باسم حكومتي، أن أشكركم، سيادة الأمين العام، وأشكر من خلالكم جميع موظفي الأمم المتحدة الذين ينفذون مهامهم بيقظة وبأسلوب مثالي، في ظل أشد الظروف قسوة.

وقد أطلع الأمين العام أعضاء مجلس الأمن بشكل شامل ومستمر، على الحالة في تيمور الشرقية وخاصة ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وغني عن البيان أن مَن يسعون إلى إبعاد البعثة عن تيمور الشرقية إنما يسعون في الحقيقة إلى إجبار الأمم المتحدة على الخروج من الإقليم. ومما يصعب تصديقه أن عناصر من قوات أمن دولة عضو في الأمم المتحدة تنفذ هذه الأفعال. إن تلك لسابقة خطيرة. إذ لم يحدث في تاريخ المنظمة أن سعت مؤسسات دولة عضو بهذا الشكل الواضح والصارخ أن تدمر عن طريق العنف عملية تنظمها الأمم المتحدة وتنفذها.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتدخل، بل ولا يجب أن تتدخل مرة أخرى في صراع، لا لشيء إلا لكي تقف موقف المتفرج من عملية تضل طريقها. والواقع أن مصداقية الأمم المتحدة، في هذه المرحلة، هي التي تتعرض أيضا للخطر. فأهل تيمور الشرقية يؤمنون فعلا بقلوب مفتوحة، بالأمم المتحدة؛ وقد قيل لهم إن عليهم التسجيل للتصويت؛ وإن بوسعهم أن يصوتوا بحرية وفي أمان، وشجعوا بإلحاح على التصويت. وبناء بالفعل على جدول زمني مضغوط للغاية طلبته الحكومة الإندونيسية، أجابوا بشجاعة نادرة وتحضر وروح ديمقراطية واضحة.

والواقع أن الاستطلاع الشعبي قد انتهى إلى السماح لمعارضي هذه العملية بالتعرف على الآخرين الذين يؤيدون الديمقراطية والاستقلال لتيمور الشرقية - وهم يشكلون بالفعل نحو ٨٠ في المائة من السكان، وبالتعامل معهم بأقسى ألوان الشراسة الممكنة. ولم ينج من ذلك إلا زانانا غوسماو، الذي لم يسمح له حتى بحملة دعاية لقضيته، وذلك لأنه كان في جاكرتا، وعندما أطلق سراحه أخيرا اضطر إلى الالتجاء إلى سفارة أجنبية حماية لحياته.

وبعد كل التأكيدات التي قدمتها السلطات الإندونيسية إلى الأمم المتحدة والتي قدمت إلى الشعب التيموري عن طريق وجود الأمم المتحدة ميدانيا، لا يمكننا التخلي عن مهمتنا، أو تولية ظهورنا تاركين أبناء تيمور الشرقية يموتون بمفردهم. هذه مسألة حاسمة. والتزامنا القانوني والأخلاقي أن نحمي أبناء تيمور الشرقية. وشعب تيمور الشرقية لا يتوقع أقل من ذلك ولا يستحق إلا هذا.

إن قرار مجلس الأمن بإرسال بعثة إلى جاكرتا لم يكن له أدنى أثر، للأسف، على وقف الأعمال الوحشية التي ترتكب في تيمور الشرقية. بل على العكس من ذلك، بينما كانت بعثة المجلس في طريقها إلى جاكرتا، ظلت الحالة في تيمور الشرقية آخذة في التدهور. وهذه البعثة، التي طالبت الحكومة البرتغالية بإيفادها قبل إعلان نتائج الاستطلاع الشعبي دون استجابة إيجابية من المجلس، لا تزال تحظى بتأييدنا الكامل. ونحن نثني على أعضاء المجلس الأعضاء في البعثة، ونتوقع أن تتاح لهم الحرية الكاملة في التنقل في أنحاء الإقليم حتى يمكنهم أن يقدموا لنا تقييما كاملا للحالة ميدانيا.

ما الذي ينبغي القيام به؟ من الواضح أن الأولوية القصوى هي التأكد من أن إندونيسيا تمتثل امتثالا تاما وفوريا لجميع التزاماتها بمقتضى اتفاقات ٥ أيار/مايو والقانون الإنساني الدولي. وبلوغا لهذه الغاية، ينبغي أن يتخذ المجلس الإجراء اللازم لضمان أن تتخذ اندونيسيا فورا خطوات محددة ممكنا التحقق منها لوقف أعمال القتل واستعادة النظام في تيمور الشرقية؛ وأن تتخذ إجراء فوريا لوقف تشريد السكان المدنيين بالقوة وتهيئة الظروف لعودتهم بسلام؛ وأن تسمح بالوصول الفوري دون معوقات لجميع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية ولجنة الصليب الأحمر الدولية لتقديم الإغاثة إلى المشردين داخليا وإلى كل ما يحتاجون إليها؛ وأن تهيئ الظروف الأمنية الضرورية فورا للسماح لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بأن تفي بولايتها، وأن تسمح لموظفي الأمم المتحدة الذين تغير محل إقامتهم مؤقتا بأن يقوموا بعملهم في ظروف من الأمن والسلامة؛ وأن توقف أعمال المضايقة ضد بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية التي تقوم بها الميليشيات وعناصر قوات الأمن؛ وأن تضمن الأمن والسلامة المادية لأبناء تيمور الشرقية الذين اضطروا إلى طلب اللجوء داخل مقر بعثة الأمم المتحدة

في تيمور الشرقية؛ وأن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للقبض على جميع المسؤولين عن أعمال العنف في تيمور الشرقية.

ومع ذلك، من الواضح أن إندونيسيا ليست راغبة في الوفاء بمسؤولياتها، ولذلك ينبغي ألا تواصل رفض المساعدة الدولية في التعامل مع الحالة. وبالفعل ليس هناك من يستحق اللوم عما يجري في تيمور الشرقية سوى إندونيسيا نفسها وعلى وجه الخصوص السلطات العسكرية في الإقليم المسؤولة مسؤولية مباشرة عن صيانة القانون والنظام. وعلى إندونيسيا أن تدرك أنها بمواصلة رفضها إنشاء قوة متعددة الجنسيات فورا تحت رعاية الأمم المتحدة، تتحمل مسؤولية كاملة وحيدة عن المذابح التي ترتكب في الإقليم. وقد حان الوقت أن تقبل إندونيسيا المساعدة من المجتمع الدولي.

ونحن نحث الحكومة الإندونيسية على الموافقة فورا على إرسال قوة متعددة الجنسيات. والجنرال ميرانتو، المسؤول مسؤولية مباشرة عن إنفاذ قانون الطوارئ، قال اليوم إن إندونيسيا توافق على الإسراع بإرسال قوة عسكرية دولية إلى تيمور الشرقية. ونحن نأمل ألا يكون هذا مجرد كلام.

وكما أكد الأمين العام بالأمس، ومرة أخرى هذا الصباح، إذا رفضت الحكومة الإندونيسية قبول تلك القوة، لا يمكنها أن تتهرب من مسؤولية ما قد يصل إلى جرائم ضد الإنسانية. وعلى أية حال، وكما أضاف، المسؤولون عن هذه الجرائم يجب أن يقدموا إلى المحاكمة. ونحن يسرنا للغاية أن مجلس الأمن أيد بالأمس بيان الأمين العام. وبالفعل، فإن الأمين العام أوضح الطريق التي ينبغي للمجلس أن يسير عليه.

مرة أخرى، بالأمس، شهدنا هجوما وحشيا جبانا على مقر بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وعلى أبناء تيمور الشرقية الذين يتخذون من ذلك المقر ملجأ. وقد حدث هذا كله أمام أعين العالم وفي تحد واضح للنداءات المتكررة التي وجهتموها، سيدي الرئيس، بالنيابة عن هذه الهيئة. وهذا دليل واضح على أن الحالة لا تزال مستمرة دون تغير حتى بعد إعلان قانون الطوارئ ووضع قوات ميدانية.

إننا نناشد إندونيسيا بقوة أن تحدد وتحتجز وتقدم للعدالة جميع المسؤولين عن الأعمال الوحشية التي ترتكب في تيمور الشرقية لأننا بحاجة إلى أن نبعث برسالة قوية بأن "الجريمة لا تفيد". وأود أن أشير إلى أن البرتغال والأمم المتحدة طلبتا مرارا من الحكومة الإندونيسية، قبل وقت طويل من إجراء الاستطلاع أن تكبح أنشطة الميليشيات. وفي هذا الشأن، لا نزال نشجع جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحديد الأعمال التي تنتهك الآن القانون الدولي في تيمور الشرقية. وبالفعل، نتوقع أن تتعاون جميع الدول الأعضاء تعاونا تاما في هذه المهمة لأننا نعتقد أنه ينبغي ألا يجد القتلة أي ملجأ آمن. والبرتغال ماضية فعلا في هذا الاتجاه.

نود أيضا أن نذكر بطلب إندونيسيا، بمقتضى اتفاقات ٥ أيار/مايو، إلى الأمين العام بالإبقاء على وجود مناسب للأمم المتحدة في تيمور الشرقية خلال الفترة الانتقالية الواقعة بين إجراء الاستطلاع الشعبي ونقل السلطة في تيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة. ونحن نحث إندونيسيا على الالتزام بتعهداتها.

لقد أعربت البرتغال بشكل مستمر عن التزامها الثابت بإيجاد حل مقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية عن طريق الاستطلاع الحر المنصف لشعب تيمور الشرقية كما حدده اتفاق ٥ أيار/مايو. وحكومة بلدي ستواصل العمل، وهي مستعدة للعمل، في إطار اتفاقات ٥ أيار/مايو ووفقا لتوجيهات الأمين العام، من أجل الانتقال الناجح إلى الاستقلال الذي اختاره بحرية شعب تيمور الشرقية. ولا تزال البرتغال ملتزمة التزاما تاما بمساعدة هذه العملية بكل الوسائل المتاحة لديها.

وفي هذا السياق، حكومة بلدي مستعدة لتقديم الدعم، ماليا وبالموارد الإنسانية، لأي إجراء يتخذه المجتمع الدولي ويتفق عليه لضمان إعادة إحلال السلم والأمن والنظام في تيمور الشرقية. ونحن نطلب إلى الحكومة الإندونيسية أن تنضم إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق هذا الهدف. والبرتغال لا تزال تعمل باستمرار على تحقيق هذا الهدف والبرتغال مستعدة للقيام بكل ما يطلب منها من أجل تحقيقه.

في يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، أعرب مجلس الأمن عن تأييده لشجاعة أبناء تيمور الشرقية الذين خرجوا بأعداد قياسية للتعبير عن آرائهم. وقد ورد في بيان رسمي لرئيس مجلس الأمن أن المجلس يعتبر الاستطلاع الشعبي انعكاسا دقيقا لآراء شعب تيمور الشرقية، وهو الشعب الذي اختار بشكل واضح الحرية، والاستقلال، والديمقراطية وحكم القانون.

إن الأسقف بيلو، الذي اقتبس عنه كاتب سيرته الذاتية الأمريكي الجنسية في كتاب يحمل عنوانا هاما "من مكان الموتى" يقول:

"إنني أتوسل إلى العالم الخارجي ألا ينسانا. وإذا ما حدث هذا، فإن مصيرنا هو الهلاك".

وإنني أطلب إلى هذا المجلس أن يعمل على التأكد من أن تيمور الشرقية ستصبح مرة أخرى مكانا يصلح للعيش فيه.

يجب على هذا المجلس أن يعمل؛ وأن يعمل الآن.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على قراركم الذي جاء في الوقت المناسب بعقد هذه الجلسة استجابة للطلبين المقدمين من البرازيل والبرتغال. وإن هذه فترة حرجة ومأساوية بالنسبة لتيمور الشرقية والمجتمع الدولي. فنحن نواجه تهديدا عاجلا وخطيرا للأمن الدولي. ولا حاجة بنا إلى تبرير عقد هذه الجلسة. فقد أثبتت حقائق الواقع ذلك بالفعل. ونحن نجتمع هنا اليوم من أجل إنهاء العنف الجاري في تيمور الشرقية. ونجتمع هنا اليوم لاستعادة الاحترام للمعايير الدولية. ومن أجل ذلك الغرض يتعين علينا إيجاد سبل لحمل الحكومة الإندونيسية على الامتثال لاتفاقات أيار/مايو. وإذا دعت الضرورة ينبغي أن نفكر في اتخاذ المجلس إجراءات إضافية بموجب الأحكام المناسبة من الميثاق. وما عاد بوسعنا أن ننتظر بعد الآن في حين تعم الفوضى في تيمور الشرقية وتجري مذابح لشعبها علي أيدي المليشيات الإجرامية.

وقد وفر البيان الذي أدلى به الأمين العام توجيهات فعالة لمداولاتنا. ونحن نشاطره تماما تقييمه للأحداث المثيرة للجزع في تيمور الشرقية. وكما قال بالأمس فإن هذه الأحداث يمكن أن ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

ونحن ممتنون للأمين العام على قيادته القوية. فبالإضافة إلى العزيمة التي أظهرتها حكومتا البرتغال وإندونيسيا، قد جعلت مبادرته الصريحة من الممكن التوصل إلى الاتفاقات الثلاثية وإجراء الاستطلاع الشعبي. ونتوجه بالتقدير أيضا إلى ممثله الخاص السفير جامشيد ماركر، وإلى بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

إن الاقتراع الذي جرى في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ تحت إشراف الأمم المتحدة قد أعرب بوضوح عن الإرادة الحرة لأبناء تيمور الشرقية. وقبل أقل من عشرة أيام مضت كان هناك جو من التوقع الإيجابي والتفاؤل بأن يتمكن شعب تيمور الشرقية في نهاية المطاف من أن يتحمل مسؤولياته العليا عن مصيره. غير أن ابتهاج العالم لم يدم سوى أقل من ٢٤ ساعة. وقد قضت عليه أعمال العنف والترويع.

والحقائق المؤسفة معروفة تماما. وأصبحت عمليات القتل والسلب وحرق المنازل والإفلات من العقوبة وعمليات التشريد القسري من الأحداث اليومية في تيمور الشرقية. وموظفو الأمم المتحدة الذين كانوا في بعثة للسلام تعرضوا للتهديد والحصار. وموقفهم كان بطوليا، وضحَّى البعض منهم بحياتهم بالفعل. والمجتمع الدولي يجب ألا يبقى مكتوف الأيدي أو مترددا في وجه الفظائع التي ارتكبت بحق أبناء تيمور الشرقية. وحتى وإن لم نكون صورة كاملة عن الوضع فمن الواضح بشكل مطلق أن الأزمة الإنسانية تتعمق، وأن الحق الأساسي الذي قامت هذه المنظمة من أجل توفيره - أي حق تقرير المصير - يجري الحرمان منه.

إن المسؤوليات المترتبة بموجب اتفاقات أيار/مايو التاريخية قد تم الدخول فيها بحرية من جميع الأطراف. ويجب على حكومة إندونيسيا أن تحافظ على القانون والنظام في تيمور الشرقية. ولسوء الحظ لم تتمكن السلطات الإندونيسية من احتواء العنف. ونحن مرة أخرى ندعو حكومة إندونيسيا أن تقبل مساعدة المجتمع الدولي في سبيل ضمان الظروف الآمنة من أجل تنفيذ اتفاقات أيار/مايو. وفي هذا الصدد فإننا أحطنا علما بالبيان الأخير الصادر عن وزير الدفاع الإندونيسي ونأمل في أن يعبر عن استعداد حقيقي لتحقيق ذلك.

وفي الأسبوع القادم ستقدم بعثة مجلس الأمن إلى إندونيسيا توصياتها، وهي لم تستكمل ولايتها حتى الآن.

وقد طالبنا بعقد هذه الجلسة ونحن على يقين من أنها ستساعد على نحو أكثر تلك البعثة في مساعيها. وقد أعربت بعض البلدان بالفعل عن استعدادها للمشاركة في تكوين قوة دولية تستهدف مساعدة إندونيسيا على تحقيق الاستقرار في تيمور الشرقية. والبرازيل مستعدة للانضمام إلى هذا الجهد، وسنسهم في أي قوة دولية متى ما أذن بها مجلس الأمن. ونتوقع أن تقبل حكومة إندونيسيا هذه القوة الدولية بدون أي تأخير.

وقد طلبنا عقد هذه الجلسة الرسمية للمجلس حيث يمكن للمجلس ولجميع أعضاء الأمم المتحدة أن يعربوا عن آرائهم بشكل بيّن وواضح. ويجب أن ينتهي العنف في تيمور الشرقية. ولا بد من احترام إرادة شعب تيمور الشرقية وتطبيقها. وميثاق الأمم المتحدة يوفر إطار العمل المناسب لمجلس الأمن لأن يتخذ إجراء. ولا ينبغي استبعاد أي خيار. ويجب أن نتحلى بالعقل، لكن يجب أن نتسم بالحزم وصدق العزيمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون على استعداد للجوء إلى جميع الوسائل المتاحة له في إطار تصرفه بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة لضمان استعادة السلم في تيمور الشرقية، وأن تطبق اتفاقات أيار/مايو تطبيقا كاملا.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن عميق امتناني لرئيس مجلس الأمن وللأمين العام، على عقد هذه الجلسة اليوم في ظل هذه الظروف الصعبة الخلافية الجدلية. لقد كان يحدوني الأمل في أن تكون أول فرصة لي للتحدث على الملأ أمام هذا المحفل الكبير والتاريخي وفي هذه القاعة التي شهدت الكثير من الأحداث التاريخية، في مناسبة أقل تجهما وكآبة من هذه.

بالأمس استمع مجلس الأمن إلى السيد برنار كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، بشأن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في هذا الجزء من العالم. وهذه التحديات هائلة ولكن الأمم المتحدة قد تصدت لهذه التحديات وارتقت إلى مستواها. وتم تسليط الضوء على المزيد من الصعوبات التي نواجهها اليوم في تيمور الشرقية، حيث تعمقت الأزمة وتعاظمت الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات، وأصبحت الأخطار في هذه المرحلة أكبر، والمسؤوليات أيضا أعمق.

ويقوم أمام منظومة الأمم المتحدة تحد متزامن في كوسوفو وتيمور الشرقية، وكل منهما يعد تحديا هائلا، ومن أكبر التحديات التي واجهت هذه المؤسسة. والحكومة التي افتخر بتمثيلها ملتزمة تماما تجاه المؤسسة التي اضطلعت بدور مركزي في إنشائها، ونود أن نعمل معكم جميعا للتصدي لهذه المشكلة في إطار الأمم المتحدة. وأعرب مرة أخرى عن التزامي الشخصي وعن تقديري للتدابير الصعبة والهائلة التي اضطلع بها الأمين العام لتناول هذا الموضوع وأثني على المتكلمين السابقين من البرتغال والبرازيل على إحاطتهما البليغة عن الحالة السائدة مما سيدعوني إلى عدم تكرار الحقائق، ولم أستطع مجاراتهما في الدقة، ولكنني أذكر بموقف حكومتي.

إن إندونيسيا بلد ذو أهمية فائقة بالنسبة لنا جميعا. فهي هشة ومتعددة الأعراق، وكانت محك الاختبار من قبل وخصوصا منذ حوالي جيل. واليوم هي الآن محك الاختبار مرة أخرى، ولكن بشكل حاد. في ٥ أيار/مايو اتخذت حكومة إندونيسيا قرارا حكيما لحسم مشكلة تيمور الشرقية التي كانت شاغلا مشروعا لهذا المحفل مدة تتجاوز ربع القرن، وبشكل يتمشى مع أفضل تقاليد الأمم المتحدة وميثاقها: وذلك عن طريق إجراء استطلاع شعبي لسكان تيمور الشرقية.

لقد تصدى المجتمع الدولي لهذا التحدي. وبقيادة الأمين العام التي لا غنى عنها وبدعم مجلس الأمن الثابت، عملت بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بنجاح من أجل إتاحة الفرصة أمام شعب تيمور الشرقية للإعراب عن إرادته. وعندما أتيحت الفرصة لشعب تيمور الشرقية أن يصوت، بيّن اختياره بوضوح. فبتاريخ ٣٠ آب/أغسطس، أظهر ما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ من أبناء تيمور الشرقية كرامة وشجاعة، وذكرونا مرة أخرى بالدور المركزي والحيوي لصندوق الاقتراع، وبالدور الأساسي للأمم المتحدة في دعم إجراء الانتخابات والإشراف عليها.

ولكن في اليوم الذي ينبغي لنا أن نحتفل برؤيا حكومة إندونيسيا وبما يساور شعب تيمور الشرقية من أحلام، نقف أمام صور تتصف بالوحشية والعنف والفوضى. فبعدما انتهى التصويت في الشهر الماضي

مباشرة تقريبا، نزلت إلى الشوارع ميليشيا تدعمها بوضوح عناصر من الجيش الإندونيسي وبدأت تبدي اهتياجا قاتلا.

إن وتيرة التدمير الحاصلة في الأيام الماضية تثير الجزع. شرد الآلاف من الأبرياء من ديارهم، بمن فيهم الأسقف الشجاع، الأسقف زيمينيس بيلو، الحائز لجائزة نوبل للسلام، إلى جانب هوزيه راموس أورتا، ودفعوا إلى اللجوء إلى استراليا. وقتل مئات الأشخاص، ولربما أكثر من ذلك. وإنني أظن أن العدد هو أكثر من ذلك. ويتعرض موظفو الأمم المتحدة لهجمات بطريقة تتصف بانعدام الضمير.

إن ما يحدث في تيمور الشرقية مناهض لكل شيء تمثله هذه المؤسسة. فهو يمثل تحديا لروح ومضمون ما نعمل جميعا في هذه القاعة من أجله، نحن جميعا الذين يشرفنا الانتماء إلى الأمم المتحدة. وهو ينتهك جميع ما نمثله. فعلينا مسؤولية الدفاع عن المبادئ الأخلاقية التي تمثلها هذه المؤسسة وتسعى إلى النهوض بها.

وينبغي لحكومة إندونيسيا أن تفهم أنه ما لم تعكس مسار الأحداث فورا فإنها ستواجه نقطة اللاعودة في العلاقات الدولية. وما من أحد يريد أن يرى إندونيسيا، الأمة العظيمة، تصبح معزولة في المجتمع العالمي. بيد أن الأعمال التي ترتكبها تدفعها في اتجاه معاكس لمصالحها ولمصالح شعبها وللأرخبيل الواسع والمتنوع الذي تقع فيه. وثمة دلائل واضحة على أن القوات التي تأتمر بإمرة الجنرال ويرانتو تؤيد الاعتداءات الجارية على الأرض وتشجع عليها وتوجهها ولربما تشارك فيها في بعض الحالات. فكيف يتوقع الآن من شعب تيمور الشرقية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي إيلاء المسؤولية عن الأمن لهؤلاء الجنود أنفسهم في ظل هذه القيادة نفسها؟

ويتحتم على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واضح وصوت واحد. ويجب أن تكون رسالتنا واضحة، ألا وهي أن حكومة إندونيسيا يجب أن تسمح بوجود أمني دولي، مثلما يقترحه تكرارا الأمين العام. وإنني أؤيد تمام التأييد الملاحظات التي أبداها أمس وأيضا صباح هذا اليوم في ذلك الصدد. وما يقوله فريق مجلس الأمن بقيادة السفير إنجابا، ممثل ناميبيا، الذي يستحق إطراء وإعجاب هذه الهيئة بأسرها. فهما يقترحان القيام فورا بإجراء مناقشات تفضي إلى تهيئة الظروف الضرورية لدفع عملية الأمم المتحدة إلى الأمام. لقد عاد أعضاء الفريق إلى جاكرتا؛ وحطوا فيها قبل دقائق قليلة، وأفهم بطريقة غير مباشرة من أشخاص تكلموا معهم، أنهم يستعدون لإجراء جولة أخرى من المحادثات على مستوى عال مع السلطات الإندونيسية. وتلك المحادثات ستتصف بأهمية حاسمة بالنسبة للعملية، ويحدوني الأمل في أن تسفر عما نسعى إليه.

وثمة تقارير تفيد بأن الحكومة الإندونيسية قد تكون على استعداد للقبول بهذه القوة. ولقد ذكر ذلك سفير البرتغال وسفير البرازيل على حد سواء. ونحن نحث إندونيسيا على أن تقوم فورا بترجمة هذه الإشاعات إلى أفعال. وإننا نقوم مع وفود أخرى بمناقشة الإجراءات التي سيتخذها تاليا مجلس الأمن، ونحن بانتظار تقرير كامل من البعثة برئاسة السيد إنجابا، وهي عادت إلى ديلي للتو.

وأود أن أذكر مجددا الأهمية التي تعلقها حكومتنا على الإجراءات الفورية التي اتخذناها. فالولايات المتحدة أقدمت بالفعل على تعليق التعاون العسكري الثنائي مع جاكرتا، وعلى تعليق جميع المبيعات العسكرية لها وتسليمها إياها. واسمحوا لي أن أشير إلى أن الحالة في تيمور الشرقية لها تأثير مدمر كبير على الثقة الضرورية للاستقرار الاقتصادي. وإذا لم تحل الأزمة على نحو عاجل وسريع بصورة سلمية، فإن المشكلة لن يتم احتواؤها في تيمور الشرقية وسيلحق بالاقتصاد وبالعملية السياسية وبشعب الأمة بأسرها أضرار يتعذر إصلاحها.

وتريد الولايات المتحدة أن تعمل مع حكومة إندونيسيا في سعيها نحو تحقيقها الديمقراطية والازدهار والسلامة الإقليمية. بيد أن قدرتنا على ذلك ستكون محدودة جدا إذا استمرت الحالة في تيمور الشرقية تتصاعد. ونحن نعمل عملا دؤوبا، بمن في ذلك الرئيس كلينتون والوزيرة أولبرايت اللذان يتواجدان الآن في نيوزيلندا لإجراء محادثات مع نظيريهما بشأن هذه الأزمة والسعي إلى إيجاد حل لها.

واليوم، ينبغي لنا أن نجدد معا دعوتنا إلى رئيس إندونيسيا وحكومته، بما في ذلك القيادة العسكرية، أن يسمحوا بإدخال فوري لقوة متعددة الجنسيات إلى تيمور الشرقية.

إن الجلسة التي نعقدها اليوم لن تحل المشكلة التي نحن بصددها الآن. وكلنا يعرف ذلك. إلا أنني أشاطر الأمين العام وسفيري البرتغال والبرازيل الأمل في أن تبعث هذه الجلسة إلى السلطات في جاكرتا رسالة مفادها أن العزلة الدولية تواجهها، وأنها إذا لم تقدم على اتخاذ إجراءات ضرورية فإن الضرر سيلحق باقتصادها وبطموحاتها السياسية.

قبل أقل من أسبوعين، تحققت أحلام شعب تيمور الشرقية الذي يملك سلطة تقرير مصيره بديمقراطية، ومن ثم تبددت. وعلينا التزام بأن نرى أنه قادر على رسم مستقبله بسلام، وفقا لرغباته هو.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن إجراء هذه المناقشة في مجلس الأمن أمر ضروري. ونحن نشعر بالامتنان للدول الأعضاء التي طلبت عقد جلسة فورية. وطبعا يتعين على أعضاء مجلس الأمن أن يستمعوا إلى الاستنتاجات التي ستخلص إليها البعثة التي أوفدت إلى الإقليم من أجل اتخاذ إجراءات في المستقبل. وصحيح أنه إذا ما تأخرنا أكثر، فإن على صانعي القرار أن يستمعوا حينئذ إلى آراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأن يهبوا للتصدي للشواغل بصورة عاجلة.

ونحن ممتنون للأمين العام على وجوده معنا اليوم وعلى البيان الذي أدلى به وهو يشهد على خطورة الحالة وعلى ما ينبغي فعله.

إن ما يحدث في تيمور الشرقية لا يمكن تحمله بعد الآن. فالأمم المتحدة قد شجعت على القيام بعملية تفاوضية تفضي إلى تقرير المصير، ويبدو هذا عملا مثاليا. ونحن جميعا أثنينا على الجهود التي بذلتها إندونيسيا والبرتغال والأمين العام للأمم المتحدة. وعملنا على وضع إجراءات تفضي إلى إجراء شعب تيمور الشرقية استطلاعا حرا اتصف بالديمقراطية وباحترام حقوق الإنسان في ذلك الجزء من العالم.

واليوم، يبدو فجأة أن كل شيء أخذ ينهار بسبب تمرد جزء واحد - ونأمل في أن يكون جزءا محدودا - من الشعب المعني، على النظام الدولي وعلى التزامات الحكومة الإندونيسية. ولكن مهما كانت الفجوة بين ردود الفعل الإندونيسية الرسمية، ويتعين أن تحترم الاستفتاء، والسلوك الذي تسلكه العصابات المسلحة، فإننا يجب أن نحيط علما بفداحة الكارثة المثيرة للجزع. فالمعلومات التي تصلنا تأتي على ذكر جميع أعمال العنف والاغتيالات والانتقامات على يد الميليشيات المناهضة للسكان المدنيين.

وأدت أعمال العنف إلى تدفقات كبيرة في أعداد اللاجئين والمشردين. ودمَّر الميليشيات ديلي. ولست بحاجة لأن أؤكد من جديد على العواقب التي ترتبت على ذلك، والتي وصفها بالتفصيل المتكلمون السابقون. والسؤال المطروح علينا اليوم سؤال بسيط فعلا. فهل عُدنا إلى ١٩٩٤، نتناول رواندا؟ أو عُدنا إلى ١٩٩٨، نواجه كوسوفو؟ وهل سنستجيب في الوقت المناسب للحؤول دون وقوع خروج جماعي قسري ومذابح؟

نعم، لقد اتخذت السلطات الإندونيسية بعض الخطوات، إلا أن من الواضح لنا الآن أن هذه الخطوات لم تكن فعَّالة. ولم تتم استعادة الأمن. وأمس فقط، هاجمت الميليشيات مقر بعثة الأمم المتحدة. وخيار الاستقلال الذي يشكك فيه الآن بقوة السلاح بات يتعرض للتهديد.

وفي بداية الأحداث، سارع مجلس الأمن بمبادرة منكم، سيدي الرئيس، إلى الاستجابة. وقرر إرسال بعثة إلى الإقليم، وأعلن أنه على استعداد للاضطلاع بجميع مسؤولياته من أجل استعادة النظام والأمن وضمان الامتثال الكامل لاتفاقيات ٥ أيار/مايو. ويوما بعد يوم، فإن المجلس بالإجماع، ومن خلال صوت رئيسه، يقوم بمناشدة الحكومة الإندونيسية.

ونحن لا نرغب في أن نرى حكومة إندونيسيا معزولة. ونأمل بأن تفهم ضرورة احترام التزاماتها وضمان الأمن والسلامة للجميع في تيمور الشرقية. ونحن نعرف حق المعرفة أن ذلك يمثِّل مسؤولية جسيمة، إلا أنه لا يجري الاضطلاع بها اليوم. ولا يمكن لهذا المأزق المأساوي أن يستمر. فإذا لم تكن السلطات الإندونيسية قادرة وحدها على الوفاء بمسؤوليتها في استعادة النظام وتنفيذ اتفاقية ٥ أيار/مايو - ومن أسف أن الوقائع كما يبدو تدلل على ذلك - فإنه يجب على إندونيسيا أن تقبل العرض الذي قدمه لها المجتمع الدولي والمتمثل في مساعدتها على تحقيق هذه الأهداف.

والأمين العام، في بيان أدلى به أمس، كان واضحا جدا وحازما جدا. لقد قال:

"من الواضح أن الوقت قد حان لأن تلتمس إندونيسيا مساعدة المجتمع الدولي على الوفاء بمسؤولياتها في إحلال النظام والأمن لشعب تيمور الشرقية والسماح للذين شردوا بالعودة إلى ديارهم بأمان (...) وأحث الحكومة الإندونيسية على قبول عرض تقديم المساعدة دون المزيد من الإبطاء".

ووافق مجلس الأمن على ذلك البيان أمس وهو ما أكد عليه الأمين العام من جديد هذا الصباح. وفي هذا السياق، لاحظنا بعناية شديدة اليوم البيانات التي أدلى بها في إندونيسيا الجنرال ويرانتو.

ولذا تأمل فرنسا أن يكون مجلس الأمن على استعداد لأن يقرر في ضوء تقييم البعثة التي أرسلت إلى الإقليم، بشأن إنشاء وجود أمني دولي - إنشاء قوة دولية تساعد في استعادة السلام. فإذا كانت الظروف اللازمة متوافرة وإذا قرر المجلس إنشاء هذه القوة، فإن فرنسا ستشارك فيها.

وأخيرا، أود أن أشيد بشجاعة موظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وإذ تضع فرنسا في اعتبارها الظروف الأمنية، فإنها تناشد الإبقاء على وجود للأمم المتحدة في هذا الإقليم.

السيد بيتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم لعقد هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن للنظر في هذه المسألة الملحة والهامة. وأود أيضا أن أؤكد من جديد على إعجابنا بالطريقة الفعالة والجازمة في إدارة وترؤس جلساتنا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الخاص لجهود الأمين العام وتصميمه طوال هذه العملية بكاملها، بالإضافة إلى ما اتسم به تقريره المثير من وضوح، إذ أن ذلك لا يتطلب المزيد من التعقيب من جانبنا.

وأود الآن أن أؤكد على اهتمام البرتغال بهذه المسألة. وإن طلبها إلى المجلس أن يعقد جلسة علنية لمناقشة الحالة في تيمور الشرقية، وهو الطلب الذي حدد بوضوح في رسالتيها المؤرختين ٨ و ١٠ أيلول/ سبتمبر، كان يتعيَّن الاهتمام به فورا. ونظرا للأحداث - التي نعتبرها جميعا بالغة الخطورة، لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا على القيم الأساسية التي يجسدها الميثاق - كان يتعيَّن على المجلس أن يستجيب لصدى أصوات الضحايا الأبرياء. وكان يتعيَّن عليه الاستجابة لمطالب الرأي العام ولطلبات الدول الأعضاء. وعليه، فإننا أيَّدنا جهودكم، سيدي الرئيس، وهي الجهود التي تدعو إلى أن يكون المجلس حاضرا بأقصى قدر ممكن في هذه المسألة. وأيَّدنا أيضا البرتغال والبرازيل، فورا، عندما طلبتا رسميا في ٩ أيلول/سبتمبر عقد هذه الجلسة.

وفي ٣٠ آب/أغسطس الماضي، عندما عبَّر شعب تيمور الشرقية عن آرائه بحرية وبطريقة ديمقراطية، رحبنا بالنتائج الناجحة التي أسفرت عنها مرحلة واحدة في العملية التي بدأت بفضل القرار الشجاع الذي اتخذه الرئيس حبيبي رئيس إندونيسيا بدعوة التيموريين إلى تقرير مستقبلهم.

وبهذه الطريقة، تم الاضطلاع بإحدى أكثر مهمات الأمم المتحدة تنظيما. وبدأت عملية تسجيل الناخبين دون أن تعترضها أية مشاكل، بالرغم من الظروف التي لم تكن مؤاتية، وكانت نسبة المشاركة في الاقتراع عالية. وكان تعاون إندونيسيا في هاتين المرحلتين أساسيا بالتأكيد. وفي الوقت نفسه، اعترفنا بأن السلطات الإندونيسية قد بذلت كل ما في وسعها لتسهيل العملية، وأعربنا عن شكرنا للبرتغال وللأمين العام على الدور الهام جدا الذي اضطلعنا به.

ومما يؤسف له أن ما يتوافر لدينا من معلومات اليوم يدلل على أننا لا نزال بعيدين جدا عن السيناريو الإيجابي الذي لاح قبل أسبوعين. ونعتقد أن استجابة المجلس، في بياناته الثلاثة إلى الصحافة في ٨ و ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر، كانت مناسبة في ظل هذه الظروف. فالمجلس لم يعرب فقط عن قلقه الشديد إزاء تدهور الحالة في تيمور الشرقية وتعاظم الأزمة الإنسانية فيها، بل طالب أيضا بصورة عاجلة حكومة إندونيسيا بأن تنفِّذ التزاماتها بموجب اتفاقيات ٥ أيار/ مايو، ولا سيما الحفاظ على السلم والأمن في أرجاء الإقليم.

وعلى ضوء هذا الوضع الخطير فإن أعضاء المجلس أيدوا مبادرة الأمين العام واتخذوا كل التدابير التي أوصى بها، وأيدوا جهوده لمساعدة إندونيسيا في إيجاد حل للأزمة.

ويجب أن أقول إن مبادرة المجلس بإرسال بعثة إلى إندونيسيا شيء لا بد من إطرائه ودعمه. وبذلك نبين

أننا لم ننس الانتهاكات الإنسانية الخطيرة التي أبرزتها المسائل المدرجة على جدول أعمالنا، وقد عقدت البعثة محادثات غاية في الأهمية، وسوف تفعل ذلك مع أعلى السلطات في إندونيسيا.

ولكن السؤال الذي يساورنا جميعا هو كيف يمكن إنهاء هذه الحالة الخطيرة من العنف والفوضى؟ وفي اتفاقات ٥ أيار/ مايو التزمت إندونيسيا بالحفاظ على النظام والأمن في تيمور الشرقية، قبل الاستطلاع الشعبي وأثناءه وبعده. وعلى هذا فإن أول خطوة في سبيل السيطرة على الحالة لا بد أن تضطلع بها سلطات ذلك البلد، وعلى وجه الخصوص من جانب قواته المسلحة. وقد تقدم الأمين العام ومجلس الأمن بنداءات كثيرة إلى السلطات في جاكرتا حتى تتخذ خطوات في إطار سلطاتها لإضفاء الصبغة العادية على الوضع مباشرة.

ونعيد التأكيد على هذا النداء، وخصوصا إلى القطاعات في إندونيسيا التي يبدو أنها خرجت بعض الشيء على تقاليد بلدها وعلى القانون الدولي والقواعد الإنسانية الأساسية. فنحن نناشدها أن تنهي ما تقوم به من أعمال.

كذلك ذكر الأمين العام مرارا أنه إن لم تستطع إندونيسيا السيطرة على الحالة فعليها أن تلتمس مساعدة المجتمع الدولي. وقد أعربت بلدان كثيرة بالفعل عن استعدادها للمشاركة في قوة دولية للمساعدة في استعادة السلم والأمن في تيمور الشرقية، وبذا تتيح تنفيذ نتائج الاستطلاع بطريقة سلمية. والأرجنتين تؤيد الأمين العام وتنضم صراحة إلى ذلك النداء.

وكررت بعثة مجلس الأمن ذلك الطلب في إندونيسيا على كل المستويات، مشددة على أن تستمر جاكرتا في تحمل المسؤولية عن صون النظام في تيمور الشرقية على النحو المحدد في اتفاقات ٥ أيار/ مايو.

ويبدو لنا أن الناس في إندونيسيا ممن لا يفهمون للآن مدى المسؤولية الواقعة عليهم إن هم عجزوا عن اتخاذ الخطوات التي بيّنها لهم المجلس، سيتعين أن يأخذوا في اعتبارهم كل مبدأ من المبادئ المحددة في البيان الذي أدلى به الأمين العام أمس عن تيمور الشرقية - وهو البيان الذي أيده المجلس.

وفي هذا السياق فإن الجرائم والإساءات المرتكبة ضد المدنيين الأبرياء وضد أفراد بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، الذين نشيد بتفانيهم وشجاعتهم، إنما هي جرائم بشعة. وأود أن أشير إلى استمرار شواغل الأرجنتين بشأن تمتع أفرد الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها بجميع ضمانات الأمن وحرية الحركة التي يحتاجونها لأداء مهامهم. وعلينا في مجلس الأمن أن نجد الصيغ الكفيلة بضمان احترام أنشطة وأرواح أفراد الأمم المتحدة بصورة صارمة. وعلى الذين لا يفهمون ذلك أن يدفعوا الثمن غاليا.

وهذه المناقشة تجري في وقت لم يعد فيه وفد المجلس إلى نيويورك. وإلحاح الوضع هو الذي يمكن أن يفسر تلك الظروف. ولهذا السبب نرى من مصلحة تأمين المزيد من الوضوح، أن ننتظر إلى أن نتلقى التقرير من سفير ناميبيا الذي يرأس ذلك الوفد. ونعيد التأكيد هنا على دعمنا العمل الذي يقوم به وتضامننا معه وعلى الصعوبات التي عليه أن يتغلب عليها.

ونود اختتام بياننا بالإعراب عن إيماننا بأن إندونيسيا التي تواجه صعوبات هائلة بسبب عملية التغيير الضرورية الجارية الآن سوف تتفهم أن جماعات العنف التي دمرت أجزاء من تيمور الشرقية لا تستحق أي دعم أيا كان وأنها لا تمثل المصالح العليا لبلدها. ولذا نرجو أن تستكمل عملية الاستقلال، وأن توافق إندونيسيا على المساعدة الدولية بأسرع وقت ممكن، وأن تنتهي الفوضى السياسية.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالتعبير عن تقدير حكومتي العميق للعمل الهام الذي يجري في ظروف بالغة الصعوبة والخطورة، على أيدي رجال ونساء من بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وكذلك على أيدي وكالات المساعدة الوطنية والدولية التي تسعى إلى مساعدة وحماية شعب تيمور الشرقية المطوق.

ويثير هلع الكنديين ما تقوم به الميليشيات المؤيدة للاندماج في تيمور الشرقية منذ إجراء الاستطلاع الشعبي في ٣٠ آب/أغسطس. فهذه الميليشيات، بالتواطؤ الواضح من جانب العسكريين والشرطة الإندونيسيين، قد روعت السكان المدنيين، متورطة في عمليات إعدام بإجراءات

موجزة ومستهدفة تدنيس المقدسات الدينية، ومشاركة في عمليات تشريد واسعة النطاق. وهذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تثير بالضرورة شواغل خطيرة. كما يساورنا قلق بالغ على سلامة أفراد بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وبوجه خاص العاملين بعقود محلية، الذين ظلوا رهن الحصار في مجمعهم في ديلي لعدة أيام، وكذلك المشردين الذين وجدوا المأوى في كنفهم. فسلامة الذين طلبوا حماية الأمم المتحدة يجب أن تكفل. ونحن نثني على شجاعة وصمود أفراد بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

(تكلم بالانكليزية)

ولقد اغتنم المجلس الفرصة لتدارس حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح خلال المناقشات العدة الأخيرة. ففي تلك المناقشات أدان المجلس الاستهداف المتعمد للمدنيين وتعطيل وصول المساعدة إليهم. وأكد أهمية أن يقدم للعدالة كل من حرض على أعمال العنف ضد المدنيين في حالات الصراع المسلح أو كان سببا فيها أو كل من انتهك القانون الإنساني الدولي وصكوك حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد أعرب المجلس أيضا عن استعداده للرد، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، على الحالات التي يستهدف فيها المدنيون أو يعطل فيها وصول المساعدة الإنسانية إلى المدنيين بصورة متعمدة.

إن البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس في شباط/فبراير عقب مناقشتنا العامة واضح الأهمية بالنسبة للحالة الراهنة في تيمور الشرقية، ويسرني بوجه خاص، سيادة الرئيس، أنكم قررتم متابعة تدارسنا لهذه القضية في الأسبوع المقبل حين ننظر في تقرير الأمين العام - الذي لم يصدر إلا بالأمس - عن محنة المدنيين المحاصرين في حالات الصراع المسلح.

إن أبعاد الحالة الراهنة مفزعة. وتزداد أعداد الموتى والمشردين بشكل متعاظم، وكذلك هو الحال بالنسبة لتدمير الممتلكات على نحو متعمد. ويتعين على حكومة إندونيسيا أن تتحمل على التو مسؤوليتها عن استتباب الأمن في تيمور الشرقية، كما نصت على ذلك اتفاقات ٥ أيار/مايو. وإن لم تكن قادرة عليها أن تسمح للمجتمع الدولي أن يساعدها في تهيئة البيئة الآمنة لشعب تيمور الشرقية. وإذا ما واصلت إندونيسيا رفض الوفاء بالتزاماتها، فستواجه حكم المجتمع الدولي.

إن إندونيسيا قد وافقت على ضمان وضع حد للترويع وأعمال القتل، ولكن أعمال القتل والترويع ما زالت مستمرة دون هوادة. وقد فرضت حكومة إندونيسيا قانون الطوارئ بغية إعادة السلم والنظام في تيمور الشرقية، بيد أن الجنود وقوة الشرطة يقفون موقف المتفرج بل ويشاركون في أعمال السلب والحرق كما نشاهد في وسائط الإعلام. وعلى إندونيسيا أن تتصدى للواقع وما يحدث بالفعل في تيمور وأن تضع حدا له. وعلاوة على هذا، فإن إندونيسيا عليها أن تتخذ التدابير الفورية لكفالة الوصول الآمن وغير المعاق للموظفين الذين يقومون بتقديم المساعدة الإنسانية حتى يمكن تقديم المساعدة لكل التيموريين المتضررين.

وكندا تقف على أهبة الاستعداد للنظر بعين التشجيع في كل المناشدات الدولية للتخفيف من معاناة أبناء تيمور الشرقية. ولكن على إندونيسيا أن تقدم كل الضمانات الموثوق بها لسلامة وتأمين إيصال المساعدة الإنسانية، وأن تترجم هذه الضمانات إلى واقع ملموس.

إن الحكومة الإندونيسية قد التزمت في ٥ أيار/مايو باحترام حق شعب تيمور الشرقية في تقرير مصيره، وذلك من خلال اقتراع ديمقراطي مباشر. وفي ٣٠ آب/أغسطس ذهبت الأغلبية الساحقة من شعب تيمور الشرقية إلى صناديق الاقتراع، واختار ٤ من بين كل ٥ منهم أن يشرعوا في عملية الانتقال إلى الاستقلال. وهذا الخيار الواضح ينبغي أن يراعى وأن يحترم. وينبغي للعملية التي بدأت باتفاق ٥ أيار/ مايو التاريخي أن تستكمل.

السيد دانغو ريواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، تم في نيويورك توقيع اتفاق عام يدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى تنظيم استطلاع شعبي في تيمور الشرقية. وعندما وقّعت حكومتا إندونيسيا والبرتغال على ذلك الاتفاق فقد برهنتا على عزمهما على إيجاد تسوية سلمية لمسألة تيمور الشرقية. ونحن نشكر من أعماق قلوبنا الأمين العام على العمل الذي قام به من أجل جمع الحكومتين معا وإقناعهما بتوقيع الاتفاق.

وقد جرى الاستطلاع في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، وأتاح لأبناء تيمور الشرقية خيارا في أن يؤيدوا أو يعارضوا إطارا دستوريا مقترحا ينص على حكم ذاتي

خاص لتيمور الشرقية ضمن جمهورية إندونيسيا الموحدة. ونعرف كلنا نتائج الاقتراع. فقد رفض أبناء تيمور الشرقية بأغلبية كبيرة الحكم الذاتي الخاص. وقد قبلت الحكومة الإندونيسية ذلك القرار الذي اتخذه سكان تيمور الشرقية. وقد رحب وفد غابون بذلك، وأشاد بالسلطات الإندونيسية على تعاونها الذي بدونه ما كان لعلمية الاقتراع أن تجري أصلا.

ولذلك فقد تملكتنا الدهشة إزاء أعمال العنف التي تجري الآن داخل تيمور الشرقية. ونعرف أن السلطات الإندونيسية أعلنت الأحكام العسكرية من أجل السيطرة على ذلك العنف، غير أن ذلك القرار لم يغير من حقيقة الوضع شيئا. وما زالت أعمال الترويع سائدة في تيمور الشرقية.

وإننا نشجع الحكومة الإندونيسية على أن تنظر نظرة إيجابية في تلقي المساعدة التي يعرضها عليها المجتمع الدولي، وذلك لكي توقف على وجه السرعة الوضع الخطير، بحيث يتسنى للأمين العام أن يُبقي على وجود كاف للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وذلك وفقا للمادة ٧ من اتفاق ٥ أيار/مايو ١٩٩٩.

وإندونيسيا بلد عظيم، ولها دور كبير في تحقيق الاستقرار والأمن، ليس فقط في آسيا وإنما في بقية أنحاء العالم. وهذه الأحداث المؤسفة جدا التي جرت هناك في الأشهر الأخيرة، ما هي إلا دليل على ذلك. ويحدونا الأمل الصادق في أن تواصل إندونيسيا في وحدة وانسجام عمليات الإصلاح الرئيسية التي شرعت في تطبيقها.

ووفدي ينتظر بفارغ الصبر تقرير البعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى إندونيسيا، وسنستمع إلى ذلك التقرير في الأسبوع القادم حول الوضع في تيمور الشرقية.

السيد تشن هوصن (الصين) (تكلم بالصينية): إن الاستطلاع الشعبي الذي أجري في تيمور الشرقية قبل أسبوعين قد أتاح فرصة تاريخية للتسوية النهائية لقضية تيمور الشرقية من خلال السبل السلمية. والقرار الأول من جانب الحكومة الإندونيسية ثم تعاونها الطيب فيما بعد قد هيئا الظروف لتحقيق هذه الفرصة التاريخية.

وقد قرر شعب تيمور الشرقية اختياره لمستقبله. وإننا نناشد بقوة الأطراف المعنية كافة أن تحترم إرادة شعب تيمور الشرقية. وفي هذه الأثناء نأمل في أن تتعاون مختلف الأطراف في تيمور الشرقية في بناء مستقبل مستقر وزاخر لتيمور الشرقية.

ويحدونا الأمل في أن تُنفذ نتيجة الاستطلاع الشعبي في بيئة مستقرة وسلمية. ومما يثير بالغ قلقنا استمرار العنف والأزمة الإنسانية الناتجة عن ذلك في تيمور الشرقية. وإننا نطلب الوقف الفوري لكل أعمال العنف في تيمور الشرقية، ولا سيما حماية وسلامة موظفي الأمم المتحدة. ونأمل أن تحقق التدابير المتخذة من جانب الحكومة الإندونيسية النتائج المطلوبة في أقرب وقت ممكن.

ويُقدر الوفد الصيني تعاون الأمم المتحدة الوثيق مع الحكومتين الإندونيسية والبرتغالية بشأن تيمور الشرقية، وجهود بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية المتمثلة في إجراء الاستطلاع الشعبي بصورة سلسة. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن مسؤول أساسا عن الحفاظ على السلم الإقليمي والدولي. ويجب حسم قضية تيمور الشرقية من خلال الأمم المتحدة. ووزع أية قوة لحفظ السلام ينبغي أن يكون بناء على طلب الحكومة الإندونيسية، وأن يُصادق عليه مجلس الأمن. والصين مستعدة للانخراط على نحو نشط في جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): شأني شأن المتكلمين الآخرين، أود أن أؤكد خطورة الحالة الراهنة في تيمور الشرقية. وقبل هذا الاجتماع بقليل تكلمت مع السير جيرمي غرينستوك، الذي غادر ديلي توا مع بعثة مجلس الأمن. وكشاهد عيان، أكد مدى الدمار الذي وقع في المدينة وخطورة الأزمة الإنسانية التي نواجهها في تيمور الشرقية. واجتماع البعثة مع الرئيس حبيبي غدا في جاكرتا سيكون ذا أهمية كبرى فعلا.

لقد رحبت المملكة المتحدة ترحيبا حارا بإجراء الاستطلاع الشعبي لشعب تيمور الشرقية يوم ٣٠ آب/أغسطس من هذا العام. ورحبنا أيضا بالعملية التي أدت إليه. ونحن نحترم جرأة نهج الحكومة الإندونيسية الجديد في تيمور الشرقية، الذي يبدو لنا متفقا اتفاقا كبيرا مع قيم إندونيسيا الديمقراطية الجديدة. والانتخابات التي

عقدت مؤخرا في إندونيسيا كانت بالفعل نموذجا من ذلك النوع.

أردنا أيضا أن نهنئ حكومة إندونيسيا على الاتفاق الثلاثي المبرم يوم ٥ أيار/مايو. وقد كانت هذه خطوة جريئة في تنفيذ سياستها الجديدة. وقد بدا لنا أن بوسعنا أن نتوقع مع هذا الاتفاق نهاية لنزاع دام أكثر من عقدين بين إندونيسيا والمجتمع الدولي، ونهاية أكثر من عقدين من سفك الدماء داخل تيمور الشرقية.

قُبيل الاقتراع كانت هناك شواغل خطيرة للغاية بشأن النظام والأمن في تيمور الشرقية. ولذلك شعرنا بالارتياح لأن يوم الاقتراع نفسه كان سلميا وساده النظام. والحكومة الإندونيسية لها الفضل في ذلك أيضا.

ما من أحد يشك في نتيجة الاقتراع. فما كان لرغبات شعب تيمور الشرقية أن تكون أكثر وضوحا. وبالرغم من محاولات بعض الفصائل في تيمور الشرقية تخويف الناس، فإنهم اتجهوا بشجاعة وبأعداد كبيرة - أكثر من ٩٨ في المائة - وانتهزوا الفرصة المتاحة لأول مرة منذ ٢٤ عاما ليقرروا مصيرهم. وأكثر من ثلاثة أرباع الشعب صوتوا تأييدا لاستقلال تيمور الشرقية. ونحن نحيي شجاعتهم في التصويت، وفوق كل شيء، يجب أن نحترم قرارهم. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف إلى جانب شعب تيمور الشرقية ويكفل أن يتحول خياره الديمقراطي إلى حقيقة سياسية. إن القيادة السياسية في إندونيسيا قبلت نتائج الاستطلاع. وليس فقط الرئيس حبيبي، وإنما زعماء جميع الأحزاب الإندونيسية الكبرى الأخرى قبلوا أيضا قرار أبناء تيمور الشرقية: إن تيمور الشرقية يجب أن تصبح مستقلة في الوقت المناسب.

وفي ضوء هذه الأحداث، التي بدت في وقت ما مشجعة للغاية، كان ما حدث بعد الاقتراع في تيمور الشرقية مأساويا بشكل خاص، ومروعا ولا لزوم له. لقد شهدنا جميعا على شاشات التلفزيون أعمال العنف والأعمال الوحشية التي ترتكب كل يوم في تيمور الشرقية. وقرأنا جميعا القصص المروعة. ولدينا دليل لا يدحض من الأمم المتحدة ومن مراقبين آخرين بشأن ما يجري. لقد أغارت قوات الميلشيا على المدارس المجاورة لمقر الأمم المتحدة وهاجمتها. وهناك أنباء عن نساء وأطفال نُقلوا بالقوة بناقلات إلى تيمور الغربية بينما تُرك الرجال والأبناء. ونحن نعلم من كوسوفو، ونخشى، ما قد يعنيه هذا. وأحد الأنباء من راهبة كاثوليكية تصف الأطفال وهم يذبحون بما في ذلك ولد صغير دقت مسامير في رأسه ونزعت قطع من جسده. ونحن نعرف كيف يشعر بعض الناس بالرعب. فقد رأيناهم يتسلقون الأسلاك الشائكة محاولين الدخول إلى مقر الأمم المتحدة. وهناك الآن الآلاف من الأفراد في التلال. وقد بدأ الجوع يصيبهم، وبخاصة الأطفال الصغار.

بمقتضى الاتفاق الموقع يوم ٥ أيار/مايو، تحملت إندونيسيا المسؤولية عن حفظ القانون والنظام في تيمور الشرقية. وحتى الآن فشلت في القيام بذلك. وفرض قانون الطوارئ لم يحفظ النظام كثيرا. والواقع أن الأنباء تفيد بأن الحالة ربما تكون قد ساءت. وتفيد الأنباء بأن القوات المسلحة الإندونيسية إما أنها تغض الطرف عن ارتكاب الأعمال البربرية في تيمور الشرقية أو أنها تساعد عليها بنفسها.

وإذا كانت إندونيسيا غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى اتفاق ٥ أيار/مايو، فيجب أن تسمح للمجتمع الدولي بالمساعدة في استعادة النظام وفي ضمان التحول النظامي إلى الاستقلال في تيمور الشرقية. إن المملكة المتحدة أوضحت مرارا لإندونيسيا رغبتها في توفير مساعدة عملية ودعما لقوة متعددة الجنسيات لاستعادة الأمن في تيمور الشرقية. وهذه العروض لم تقبلها حتى الآن إندونيسيا على أساس أنها قادرة على استعادة الأمن بنفسها. لكن محاولاتها للقيام بذلك لم تؤد حتى الآن إلى تحسين الوضع الفعلي تحسينا كبيرا.

الحكومة الإندونيسية تقول إنها بحاجة إلى المزيد من الوقت. ونحن نتفهم هذا. لكن النظام لا يمكن استعادته بين يوم وليلة. وكل يوم يعني المزيد من الوفيات، والمزيد من تدمير المنازل، والمزيد من الجرحى الأبرياء، والمزيد من اللاجئين، والمزيد من أعمال العنف، والمزيد من المأساة الإنسانية. فإلى متى تعتقد الحكومة الإندونيسية أننا يمكن أن ننتظر؟ وكم من الناس يجب أن يلقوا حتفهم قبل القيام بعمل؟

إن كل بلد في منطقة آسيا - المحيط الهادئ يطالب بالقيام بعمل لاستعادة النظام. وكل محطات التلفزيون تذيع صورا عن أعمال وحشية. وكل الصحف تطبع صورا عن أعمال مروعة في تيمور الشرقية. فكيف يمكن

للحكومة الإندونيسية أن تؤكد لنا أن الأمور مسيطر عليها وليست هناك حاجة للقيام بأي شيء؟

إننا نتطلع إلى تلقي تقرير بعثة مجلس الأمن في أعقاب زيارتها لديلي. ونرحب بموافقة الحكومة على السماح للمساعدة الإنسانية الدولية بالدخول إلى تيمور الشرقية. إن طائرات المساعدة الإنسانية وعمال المساعدة الإنسانية يجب أن يسمح لهم بالدخول على وجه السرعة. ولكن لن يكفي السماح لوكالات المعونة الدولية بالدخول مع أن هذا أمر مرحب به. إن الحكومة الإندونيسية يجب عليها أن توفر الأمن لهم، وإلا فإنها يجب أن تسمح لآخرين بالقيام بذلك.

وعلى وجه الخصوص يجب أن تفي الحكومة الإندونيسية بالتزاماتها بمقتضى الاتفاق الثلاثي المؤرخ ٥ أيار/مايو. ويجب أن تسمح لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، التي لها دور مشروع متفق عليه، بالعمل في أنحاء الإقليم. إن للبعثة دورا مركزيا في العملية التي وافقت عليها إندونيسيا - توجيه الانتقال عبر المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة ثم أخيرا إلى الاستقلال. وأود هنا أن أعرب عن التحية للشجاعة التي تحلى بها موظفو البعثة عند أدائهم لمهمتهم، في ظروف لا يمكن وصفها إلا بأنها بالغة الصعوبة والخطورة.

لا يزال من الجوهري أن تتخذ السلطات العسكرية الإندونيسية خطوات لاستعادة السلام والأمن في تيمور الشرقية وفقا لتعهداتها الدولية. وإذا لم تف إندونيسيا بهذه المتطلبات، فإنها يجب أن تفهم أنها ستكون مسؤولة أمام المجتمع الدولي.

إن المملكة المتحدة صديق قديم لإندونيسيا. ونحن نريد أن نرى إندونيسيا قوية موحدة وديمقراطية. إننا لا نشكك في سيادة إندونيسيا ووحدتها. ولكننا نقشعر لهول المأساة الواقعة في تيمور الشرقية. ونخشى من أنها إذا استمرت فستقوض جميع أوجه التقدم الملحوظ في إندونيسيا التي قدرناها كثيرا خلال الأشهر الإثني عشر الماضية. ونحن نناشد حكومة إندونيسيا، باسم التزاماتها تجاه المجتمع الدولي وباسم الإنسانية، أن تتصرف أو أن تقبل مساعدة الآخرين في القيام بذلك.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): جلسة اليوم تأتي استجابة للحالة التي أخذت تتدهور فجأة في تيمور الشرقية. وحكومة الاتحاد الروسي تشعر بالقلق العميق إزاء التقارير التي وصلتنا هناك عن الاضطرابات الشديدة والاعتداءات على المدنيين الأبرياء وعلى باقي أفراد الأمم المتحدة، وعن عمليات القتل التي تطال أبرياء تماما، ونحن نرى أن أعمال العنف لا بد من وقفها فورا ولا بد من اتخاذ الخطوات الضرورية لسلامة السكان والموظفين الدوليين.

إن روسيا مع بقية المجتمع الدولي رحبت بإبرام الاتفاقات في ٥ أيار/مايو من هذا العام بين إندونيسيا والبرتغال وبين البلدين والأمم المتحدة حول تيمور الشرقية. ولاحظنا الدور البنّاء الذي أدته إندونيسيا تمهيدا لتلك الاتفاقات التي من شأنها أن تضع نهاية للصراع الذي استمر ٢٤ عاما وتوفيرها الأساس للاستطلاع الشعبي فيما يتعلق بمركز ذلك الإقليم في المستقبل. ونتيجة الاستطلاع أدت إلى ارتكاب أعمال عنف شديدة من جانب أولئك الذين يعارضون الاستقلال في تيمور الشرقية.

وترى روسيا أن المساعدة يجب أن تقدم إلى حكومة إندونيسيا لاستعادة النظام في تيمور الشرقية، ولتنفيذ نتائج الاستطلاع الشعبي هناك. وفي ظل هذه الظروف لا بد من توجيه الجهود بصفة أساسية نحو تنشيط الآلية المتوفرة للأمم المتحدة برمتها لتصحيح الوضع هناك. وروسيا تعمل بهمة ونشاط للمساعدة في هذا السبيل. وحكومة إندونيسيا ستستفيد فورا من الوسائل التي لديها وتحت تصرفها من أجل وقف الاضطرابات الجارية في تيمور الشرقية والامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقات ٥ أيار/مايو من هذا العام.

وإذا سارت الأحداث في شكل مختلف، مما قد يستوجب إيفاد قوة دولية إلى تيمور الشرقية، ففي رأي روسيا أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفر شرطان. أولا موافقة السلطات الإندونيسية على قبول مثل هذه القوة الدولية. وثانيا مصادقة مجلس الأمن الدولي على قرار يحدد ولاية تلك القوة. وروسيا على استعداد للعمل مع بقية أعضاء مجلس الأمن للنظر في تدابير إضافية لحل أزمة تيمور الشرقية، بما في ذلك النظر في التقرير الذي ستقدمه بعثة مجلس الأمن التي أوفدت إلى إندونيسيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اسبانيا وأنغولا وأوروغواي

وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا وبابوا غينيا الجديدة وباكستان والرأس الأخضر وسنغافورة والسويد والعراق وغينيا - بيساو وفييت نام واليونان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ارياس (اسبانيا) والسيدة كويلو داكروز (أنغولا) والسيد بيريز - أوتيرمين (أوروغواي) والسيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد فولتشي (إيطاليا) والسيد دونيغي (بابوا غينيا الجديدة) والسيد حق (باكستان) والسيد ليو مونتيرو (الرأس الأخضر) والسيد محبوباني (سنغافورة) والسيد دالغرين (السويد) والسيد حسن (العراق) والسيد داغاما (غينيا - بيساو) والسيد كوانغ زوان (فييت نام) والسيد روكاناس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلمة التالية المدرج اسمها في قائمتي ممثلة استراليا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة وينسلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): تراقب استراليا بقلق شديد وهلع متزايد الأحداث الجارية في تيمور الشرقية طوال الأسبوع الماضي. ونحن نواجه الآن أزمة خطيرة. لقد انهار النظام والقانون تماما، وأعمال القتل والسلب والعنف والترهيب ضد المدنيين الأبرياء ما زالت مستمرة دون عقاب. والمليشيات المسلحة تنتشر على شكل غير مكبوح، وعناصر من قوات الأمن الإندونيسية تقف متفرجة دون أي محاولة للتدخل. ومثلما قال الأمين العام يوم أمس وهذا اليوم، إن الوضع ينحدر نحو حالة من الفوضى. كما أن بوادر أزمة إنسانية بدأت تلوح في الأفق. فمئات الآلاف من الناس أجبروا على ترك منازلهم. وأجبر الكثير منهم على ترك تيمور الشرقية. والذين بقوا ما زالوا ضحايا للمضايقات والترهيب المستمر. ولقد توقف توفير المساعدات الإنسانية لأن عمال الإغاثة والمساعدة ما عادوا آمنين.

أما بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية فقد وصلت إلى مرحلة بدأت فيها تفكر الآن في الانسحاب الكامل من تيمور الشرقية. وموظفو القنصلية الاسترالية في ديلي تم سحبهم أيضا لأنه لم يعد بوسعنا أن نطمئن على سلامتهم.

إن هذا الوضع المؤسف نشأ بسبب فشل القوات الإندونيسية في الوفاء بالتزامات إندونيسيا القاضية بتوفير الأمن في تيمور الشرقية لعملية الاستطلاع والانتقال التابعة للأمم المتحدة. ونحن ندعو إندونيسيا إلى أن توافق فورا على مرابطة قوة دولية تأذن بها الأمم المتحدة لتوفير الأمن اللازم لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية كي تستأنف دورها هناك.

ويجب ألا ننسى ما تفعله الأمم المتحدة حقا في تيمور الشرقية، وسبب وجودها هناك. إنها متواجدة هناك لأنها طلب إليها، من حكومة إندونيسيا وكذلك من حكومة البرتغال، أن تتواجد هناك وتقوم بدور في تنفيذ اتفاق تاريخي بين هذين البلدين بشأن حل مسألة تيمور الشرقية. ولقد دعتها حكومة إندونيسيا إلى المساعدة في تنفيذ الاستطلاع الشعبي لشعب تيمور الشرقية.

إننا ندعو الحكومة الإندونيسية إلى أن تلتزم التزاما لا لبس فيه باحترام نتائج اقتراع ٣٠ آب/أغسطس، وأن تعمل بسرعة على نقل السيطرة على تيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة، وفقا لأحكام اتفاق ٥ أيار/مايو.

وأهم مهمة ملحّة في المستقبل المباشر تتمثل في استعادة الأمن في تيمور الشرقية. واستعادة السلام والأمن في الإقليم تبقى بلا منازع مسؤولية حكومة إندونيسيا. ويجب أن تبذل إندونيسيا كل ما في وسعها لوقف أعمال العنف، والسيطرة على الميليشيات، والسماح بعودة المشردين داخليا، والبدء بعملية استعادة الوضع الطبيعي في الإقليم. كل هذا يجب أن يتحقق فورا.

ونشعر بالقلق حيال الضرر الذي يلحقه الجيش الإندونيسي بسمعة إندونيسيا برمتها. ولقد وضّحنا لإندونيسيا، وهي أحد أقرب جيراننا، أننا على استعداد لمساعدتها. ونحن على استعداد للإسهام في إيفاد قوة أمنية متعددة الجنسيات ولقيادتها بغية مساعدة إندونيسيا على استعادة القانون والنظام وتمكين العودة الكاملة للأمم المتحدة. وثمة عدد آخر من البلدان المعنية،

من منطقتنا وخارجها، أبدت استعدادها للانضمام إلينا. لكننا في حاجة إلى تعاون إندونيسيا معنا.

لقد قال الأمين العام في بيانه يوم أمس وأكد مجددا اليوم أن الوقت قد حان كي تسعى إندونيسيا إلى نيل مساعدة المجتمع الدولي على شكل قوة دولية من هذا النوع. وحكومتي توافق على ذلك، ونحن على استعداد للقيام بدورنا.

كذلك نعمل مع شركائنا في الأمم المتحدة ومع منظمات غير حكومية على معالجة الوضع الإنساني هناك الذي بلغ مستوى الكارثة. ففي ٩ أيلول/سبتمبر أعلنت استراليا عن صفقة عاجلة من المساعدة الإنسانية لأبناء تيمور الشرقية كرد فعل أولي على هذه الأزمة. ونحن على استعداد لتوفير المزيد من المساعدة حالما تسمح الحالة الأمنية بذلك وحالما تتكون لدينا صورة أفضل عن احتياجات الناس في جميع أنحاء تيمور.

لقد تم استثمار الكثير في عملية استطلاع الرأي الشعبي لشعب تيمور الشرقية. واعترفنا جميعا بأنها تمثل فرصة تاريخية. ولذا فإن الخسارة ستكون كبيرة. لقد أعرب شعب تيمور الشرقية بأغلبية ساحقة عن تأييده للاستقلال. وإن عدم مؤازرة المجتمع الدولي له في تحقيق هذا الهدف لهو بمثابة خذلانه.

واستراليا لا يمكنها أن تفعل ذلك ولن تفعل ذلك. وإننا نحث إندونيسيا، بوصفها صديقة وجارة، ألا تفعل ذلك. وإننا نتعهد بأن نكون على أهبة الاستعداد لمساعدتها في استعادة السلام والأمن إلى ربوع الإقليم وتهيئة الظروف التي يستطيع فيها شعب تيمور الشرقية إعادة بناء حياته وفقا للرغبات التي أعرب عنها بوضوح في عملية استطلاع الرأي الشعبي.

وأود أن أقول إن استراليا ترحب بالتغييرات الهامة التي حدثت في إندونيسيا نفسها خلال العام المنصرم، وبخاصة الانتخابات الديمقراطية التي جرت في ٧ حزيران/يونيه. وبدأ الاقتصاد الإندونيسي يتعافى الآن من أثر الأزمة المالية التي عصفت بشرق آسيا. وإن مصلحة استراليا تكمن في قيام إندونيسيا ناجحة تشارك بصورة بنّاءة في المجتمع الدولي، لا إندونيسيا معزولة ومحرومة بسبب مواجهة حول تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): **المتكلم التالي ممثل بيلاروس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.**

السيد صيتشوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي سيدي أولا أن أشكركم على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن.

إن حكومة جمهورية بيلاروس ما برحت تتابع عن كثب الأحداث في تيمور الشرقية. ونرحب بإخلاص بحقيقة أن عقد الاستطلاع الشعبي لشعب تيمور الشرقية يسرته الجهود التي بذلتها إندونيسيا والبرتغال، وإنه جرى بمشاركة اتسمت بالكفاءة والحماس من جانب الأمم المتحدة.

ويتفق وفدي مع التقييمات التي أدلى بها الأمين العام في الجلسة المعقودة يوم ٣ أيلول/سبتمبر فور إعلان نتائج الاقتراع. ونعتقد أيضا أن نتائج استطلاع الرأي الشعبي لشعب تيمور الشرقية لا تقدم سببا للاحتفال بالنصر أو إعلان الفشل. فهي تؤذن ببدء طريق طويل ومعقد لبناء الدولة، حيث يجب أن تكون لمساعدة الأمم المتحدة ودعمها دور هام.

ومما يؤسف له أن الأحداث التي جرت في الأيام الأخيرة في تيمور الشرقية تقدم العديد من الأسباب التي تبعث على القلق بالنسبة للمجتمع الدولي. فعملية الانتقال السلمي إلى الاستقلال تحولت إلى مسألة يكتنفها التعقيد. وترحب بيلاروس بالنهج المتوازن والمدروس الذي اعتمده مجلس الأمن، والذي نعتقد أنه يتيح أمام حكومة إندونيسيا وشعب تيمور الشرقية إمكانية حسم جميع تعقيدات المرحلة الانتقالية ويضمن الاستقرار السياسي للبلاد.

ونعتقد أن إمكانية التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي مهما كان، حتى لأشد الأزمات تعقيدا، تظل متوفرة دوما. إلا أن إرادة جميع الأطراف المعنية، داخل تيمور الشرقية وخارجها، تنطوي على أهمية خاصة هنا، أي إرادتهم لاحترام نتائج استطلاع الرأي الشعبي. وفي هذا السياق، يجب الامتثال بصورة كاملة لأحكام الاتفاق الموقع بين إندونيسيا والبرتغال بشأن مسألة تيمور الشرقية، والاتفاقيات بين الأمم المتحدة وحكومتي إندونيسيا والبرتغال في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩.

وفي ضوء الأحداث الجارية في تيمور الشرقية، ثمة حاجة ذات أولوية للنظر في جميع الخطوات الأخرى التي تتخذها الأمم المتحدة، التي أصبحت الضامن الوحيد لعملية السلام في تيمور الشرقية. ونحن مقتنعون بأنه استنادا فقط إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينيط بمجلس الأمن الدور الرئيسي في حسم مسائل صون السلم والأمن الدوليين يمكن للأمم المتحدة والمجتمع العالمي بأسره أن يضطلعا على النحو المناسب بالمهام التاريخية حقا التي تواجههما في هذه المرحلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلمة التالية ممثلة فنلندا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا ولاتفيا وسلوفاكيا، والبلد المنتسب قبرص.

أصابت الاتحاد الأوروبي صدمة عميقة إزاء الأنباء الواردة من تيمور الشرقية، حيث أدت عملية مدروسة من الترهيب وأعمال العنف، في أعقاب التعبير عن الإرادة الديمقراطية للشعب في ٣٠ آب/أغسطس، إلى انتشار المذابح والتدمير على نطاق واسع وانتهاك أبسط حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وحتى بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، التي وقفت بشجاعة في وجه الترهيب والضغوط، اضطرت الآن إلى سحب معظم موظفيها من ديلي. كذلك تعين على لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الإنسانية الأخرى مغادرة الإقليم، كما فعلت عمليا جميع وسائط الإعلام الدولية. وهكذا، لم يبق تقريبا أي شهود عيان محايدين في تيمور الشرقية. وحسب ما ورد في التقارير، بات من الواضح أن المئات، إن لم يكن الآلاف، من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، قد قتلوا. وفر عشرات الآلاف من الناس أو أجبروا على مغادرة تيمور الشرقية بالقوة.

لقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ للسلطات الإندونيسية وحثها على الوفاء بصورة كاملة بالتزاماتها المتعلقة بالترتيبات الأمنية بموجب اتفاقيات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩. كما أن رئاسة وزراء الخارجية ما برحت على اتصال مباشر بزملائها، من أوروبيين وغيرهم. وناقشت المسألة أيضا مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان. ومن الواضح أن المجتمع الدولي يتشاطر القلق نفسه، والشعور بعجالة الحالة وخطورتها.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أن عملية استطلاع الرأي الشعبي، التي جرت في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، تمثل تجسيدا دقيقا لآراء شعب تيمور الشرقية، هذا الشعب الذي كان خياره الواضح والديمقراطي يتمثل في تأييد الاستقلال. وهذا الخيار الذي لا رجعة فيه يجب احترامه.

ويعيد الاتحاد الأوروبي إلى الأذهان موقفه، الذي كان قد أعرب عنه في بيانه المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس أمام مجلس الأمن، وهو أن مسؤولية الحكومة الإندونيسية إنما تتمثل في ضمان الأمن والاستقرار والنظام العام في تيمور الشرقية، ونزع أسلحة الميليشيات ومحاسبة مرتكبي أعمال القتل.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة تصعيد أعمال العنف في تيمور الشرقية ويحث حكومة إندونيسيا على اتخاذ خطوات فورية لاستعادة القانون والنظام، وللتعاون مع الأمم المتحدة. ومن المسائل الأساسية أن تستعاد بيئة آمنة حتى يعود الناس إلى ديارهم في أمان. إننا نطلب من حكومة إندونيسيا أن تقبل بوجود دولي مسلح، بموجب ولاية من مجلس الأمن الدولي، بغية مساعدتها في هذه المهمة. والاتحاد الأوروبي يتابع الحالة عن كثب وينظر في اتخاذ المزيد من التدابير لدعم جهود المجتمع الدولي.

ويزداد قلق الاتحاد الأوروبي إزاء تردي الحالة الإنسانية في تيمور الشرقية. فيجب أن تستعاد الظروف الملاءمة لسرعة استئناف المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الوصول الكامل لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان إلى المناطق التي يتجمع بها المشردون، بما فيها تيمور الغربية. ويشجب الاتحاد الاعتداء على مجمع لجنة الصليب الأحمر الدولية إذ أدى إلى إخلائه، وكذلك الاعتداءات على الكنائس وممتلكات الكنائس وقتل وتشتيت الذين يلتجئون إليها.

ويطري الاتحاد شجاعة وكفاءة موظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، الذين يعملون في ظروف بالغة الصعوبة.

ويتابع الاتحاد الأوروبي الحالة عن كثب. ويبدي استعداده لمواصلة النظر في كيفية إسهامه في تلبية احتياجات تيمور الشرقية وشعبها في عملية الاستقلال الناجمة عن الاستطلاع الشعبي.

وأود أن أضيف أن مالطة ترغب أيضا في المشاركة في تأييد هذا البيان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لي سي يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي لكم، سيدي، ومن خلالكم لأعضاء مجلس الأمن لتقرير تنظيم مناقشة اليوم العلنية في جلسة رسمية بشأن هذه الأزمة المأساوية العميقة التي برزت في تيمور الشرقية. ويرجو وفدي مخلصا أن يُسهم اجتماع هذا اليوم بالفعل في استعادة وزيادة تعزيز مصداقية وسلطة الأمم المتحدة برمتها، ومجلس الأمن خاصة أمام الرأي العام العالمي، بالاستجابة الفعالة والمسؤولة لهذه الحالة الطارئة المتأزمة في تيمور الشرقية.

وقد أحطنا علما مع التقدير، ومع القلق العميق أيضا، ببياني الأمين العام عن تيمور الشرقية أمس وصباح هذا اليوم. وحكومتي تأسف بشدة لسرعة تردي الأوضاع في تيمور الشرقية على النحو الوارد وصفه في تقريري الأمين العام حتى بعد تطبيق الأحكام العرفية. كما أن القلق العميق ما زال يراودنا إزاء مصير عشرات الألوف من المشردين داخليا في ديلي وفي غيرها.

ولا نسلم من التقصير إن لم نعترف بالمبادرة الجسورة التي اتخذتها الحكومة الإندونيسية بالموافقة على تنظيم الاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية برعاية الأمم المتحدة. وبعد أن تأكدت بوضوح الإرادة الحرة لشعب تيمور الشرقية بأسلوب غاية في السلمية والنظام والديمقراطية، يرجع الفضل فيه أساسا إلى التعاون الإندونيسي، فإننا نؤمن بشدة بأن نتائج الاستطلاع الشعبي ينبغي أن تكون الأساس الوحيد لإنهاء المأساة في تيمور الشرقية. ولذا فإننا نحث بشدة جميع الأطراف المعنية مباشرة على أن تُعيد تأكيد التزاماتها باحترام نتائج الاستطلاع الشعبي وأن تواصل اتخاذ كل التدابير اللازمة للوفاء بها ووضعها موضع التنفيذ.

وجمهورية كوريا، بوصفها صديقا دائما ووثيقا لإندونيسيا، تتابع بشكل مكثف وبارتياح الأحداث الجارية في تيمور الشرقية والتدابير التي اتخذتها الحكومة الإندونيسية حتى الآن لاستعادة القانون والنظام ومد يد العون لأنشطة المساعدة الإنسانية.

بيد أننا في ظل تردي الحالة في تيمور الشرقية، على النحو الذي أدلى به الأمين العام، حتى بعد فرض الأحكام العرفية، لا يسعنا إلا تجديد ندائنا إلى الحكومة الإندونيسية بأن تواصل اتخاذ التدابير الضرورية بأسلوب أكثر حسما وفعالية، للوفاء بمسؤوليتها إزاء استعادة القانون والنظام، وحماية كل الأرواح، والمساعدة في تيسير الأنشطة التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في حدود ولايتها.

ونرجو رجاء حارا أن تتمكن إندونيسيا، في عملية اتخاذ هذه التدابير العاجلة، من أن تنظر نظرة مراعاة إلى مساعدة المجتمع الدولي عند الضرورة، وفق ما اقترحه الأمين العام، وأن تقبل العروض الودية المتاحة لها فرديا وجماعيا، بمساعدة إندونيسيا في الوفاء بمسؤوليتها عن استعادة النظام والأمن لشعب تيمور الشرقية، ومد يد العون لأنشطة المساعدة الإنسانية حتى تصل إلى من هم في أشد الحاجة إليها، دون مزيد من التأخير.

ومن الدواعي المشجعة لنا أننا استمعنا صباح هذا اليوم عن ظهور دلائل على مرونة السلطات الإندونيسية في هذا الصدد. ونرجو مخلصين أن تكون هذه الدلائل حقيقية وأن تتحول إلى واقع في أقرب وقت.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن إشادة وفدي الخاصة بجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، رجالا ونساء - وسائر موظفي الهيئات الإنسانية، لا سيما من بقي منهم حتى الآن في ديلي تطوعا وشجاعة، لما يقومون به من جهود مضنية وتفان وأحيانا تضحيات أبدوها بشجاعة في مواجهة بيئة بالغة الصعوبة على مدى العملية بأسرها، منذ الاستطلاع الشعبي وإلى الآن. كذلك نُعرب عن تقديرنا لأعضاء بعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية لكل ما بذلوه من جهد في

جاكرتا، وبالأمس في ديلي والآن في جاكرتا من جديد. ونتطلع إلى تلقي تقريرهم وتوصياتهم التي نرجو أن تُسفر عن إجراء مناسب يتخذه المجلس.

ختاما، أغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد استعداد ورغبة حكومة جمهورية كوريا للإسهام في جهود الأطراف المعنية مباشرة وجهود المجتمع الدولي. وسوف نعمل بالتعاون الوثيق معهم للوصول بالحالة المتقلبة والمأساوية في تيمور الشرقية سريعا إلى حل سلمي نقبله جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل أيرلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن التأييد الكامل لوفدي للبيان الذي أدلى به سفير فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

إن حكومة وشعب أيرلندا أصابتهما صدمة عنيفة وغضب شديد إزاء ما تكشفت عنه الأحداث في تيمور الشرقية في أعقاب الاستطلاع الشعبي في ٣٠ آب/أغسطس، وعلى الأخص عقب إعلان الأمين العام النتيجة الواضحة في ٣ أيلول/سبتمبر.

في يوم ٣٠ آب/أغسطس أتيحت لشعب تيمور الشرقية فرصة للمرة الأولى للإعراب عن إرادته فيما يتعلق بمستقبله. ووزير ايرلندا للشؤون الخارجية، السيد ديفيد أندروس، بصفته ممثلا شخصيا لرئاسة الاتحاد الأوروبي، كان حاضرا لمراقبة الحدث. وتقريره، بالنيابة عن فرق مراقبي الاتحاد الأوروبي، أكد بوضوح أن الاقتراع أجرته بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بطريقة منصفة شفافة للغاية، وأنه تبعا لذلك لا يمكن التشكيك في كون النتيجة، أيا كانت، تعبيرا واضحا عن إرادة شعب تيمور الشرقية.

كانت ولا تزال هناك حملة منتظمة واسعة النطاق لإنكار النتيجة الواضحة لهذه الممارسة الشفافة في تقرير المصير، عن طريق تخويف وعنف منظمين. وهناك دليل متزايد على اتباع سياسة وحشية، عن طريق أعمال القتل والتشريد الجبري، لعكس النتيجة بإزالة أعداد كبيرة من الذين صوتوا تأييدا للاستقلال من تيمور الشرقية. وكل الذين يمكن أن يصبحوا شهودا على تلك الأحداث أمام العالم الخارجي تقريبا - موظفو المكاتب الإقليمية لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والوكالات الإنسانية الدولية، والمنظمات غير الحكومية وأفراد وسائط الإعلام - أجبروا على الانسحاب.

واسمحوا لي بأن أعرب عن التحية لشجاعة والتزام جميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وأود أن أعترف بجهودهم الكبيرة في حماية الذين التجأوا إلى مقر الأمم المتحدة، في ظل أكثر الظروف صعوبة.

إن المسؤولية عن هذا التحول للأحداث تقع بصورة تامة على السلطات الإندونيسية. لقد تعهدت، في اتفاقات ٥ أيار/مايو، بصيانة السلم والأمن في تيمور الشرقية. وفي وجه القلق المتزايد أصرت على أن من دواعي الامتياز لها الحفاظ على السلم بينما في الوقت نفسه تذرعت بشكل يدعو إلى السخرية بأنشطة الميليشيا الجامحة. ومن الواضح تماما الآن بالنسبة لنا جميعا أن السلطات الإندونيسية ليست قادرة على حفظ الأمن. وبالرغم من إعلان الأحكام العرفية، فإن القوات المسلحة الإندونيسية ليست قادرة على منع الميليشيا من تهديد حتى أفراد بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية الباقين في ديلي، أو أنها غير راغبة في ذلك.

قال الأمين العام في بيان بالأمس إن هناك أنباء عن جرائم ارتُكبت ضد الإنسانية. ووفدي على علم بأنباء مشابهة، تشتمل على ادعاءات بإبادة جماعية. وإذا كان هذا هو الحال، فيجب القبض على المسؤولين وتقديمهم إلى المحاكمة.

لقد قدم المجتمع الدولي عرضا بتقديم المساعدة إلى السلطات الإندونيسية في استعادة القانون والنظام وفي تهيئة الظروف التي يمكن أن تسمح لشعب تيمور الشرقية بالعودة إلى دياره في أمان. وهذا العرض نقلته بشكل مباشر البعثة التي أوفدها مجلس الأمن. وأيرلندا تحث حكومة إندونيسيا على قبول هذا العرض بتقديم المساعدة دون مزيد من التأخير. وتحث أيرلندا أيضا جميع الذين قد يكون لهم نفوذ على السلطات في إندونيسيا على أن يبذلوا قصارى جهدهم لحثها على قبول العرض.

إن حملة الإرهاب التي بدأت في تيمور الشرقية خلقت أزمة إنسانية كبرى. والمساعدة الإنسانية الدولية

مطلوبة بشكل مُلح إذا ما كان للمجاعة والأمراض أن تُتجنب. ومع ذلك، لا يمكن أن تقدم تلك المساعدة ما لم تُهيَّأ الظروف الأمنية الضرورية. ومن الواضح أن الأفراد الذين يحتاجون إلى المساعدة لا يزالون واقعين تحت تهديد جسدي كبير من جانب أولئك الذين شردوهم، ومن الواضح أن قوات الأمن الإندونيسية غير قادرة على كبح هذا التهديد، إن كانت غير راغبة فيه.

لقد برزت آمال عريضة بأنه، بممارسة تقرير المصير المنصوص عليها في اتفاقات ٥ أيار/مايو، سيُسوى في نهاية الأمر مركز الإقليم غير المتمع بالحكم الذاتي الخاص بتيمور الشرقية، الأمر الذي يعزز الهدف الثابت للأمم المتحدة عندما أعلنت العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، الذي يوشك على الانتهاء الآن. إن التحول الذي اتخذته الأحداث مأساوي، ولكننا نعتقد أنه يمكن عكس اتجاهه إذا قبلت إندونيسيا الآن عرض تقديم المساعدة. وإن لم تفعل، فإن النتيجة ستكون تقويض علاقات إندونيسيا بأصدقائها في المجتمع الدولي وإصابتها بأضرار بالغة. ومن الصعب جدا الاعتقاد بأن هناك من يسعى بكامل إرادته، داخل إندونيسيا أو خارجها، إلى بلوغ مثل تلك النتيجة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل الفلبين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على الفرصة التي أتحتموها لنا للمشاركة في هذا الاجتماع لمجلس الأمن.

إن الأحداث في تيمور الشرقية، لأسباب لها ما يبررها تثير انزعاج العديد منا. والوفد الفلبيني يشعر بقلق بالغ نتيجة نشوب واستمرار العنف في ديلي وفي مدن أخرى في الإقليم، وبعض هذا العنف موجه ضد ممتلكات وأفراد الأمم المتحدة. ونحن نعرب عن تعاطفنا العميق مع الضحايا وأسرهم، ونشعر بالحزن بشكل خاص لفقد العديد من الأرواح.

ونود أيضا، في هذا الوقت، أن نعرب عن تحية خاصة لجميع أفراد وموظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية الذين تمسكوا بشجاعة بالتزامهم بخدمة المجتمع الدولي. ويسرنا أن نسمع أنهم وصلوا إلى ملجأ آمن. ونأمل أيضا أن يُحمى من كل أذى أولئك اللاجئون في مقر الأمم المتحدة.

إن الديناميات السياسية الداخلية في تيمور الشرقية كانت دائما معقدة. فهي إقليم ظل لعقود ممزقا من الداخل. وقد عرف المجتمع الدولي دائما أن حل مسألة تيمور الشرقية لن تكون سهلة أو بسيطة، وقد ثبت أن هذا الاعتقاد دقيق. ولذلك من المهم أن تستمر العملية التي أنشئت بمقتضى الاتفاقات الثلاثية التي أبرمت يوم ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ لمساعدة شعب تيمور الشرقية على تحقيق تطلعاته الجماعية. إن هذه العملية، بمقتضى الاتفاق الرسمي بين إندونيسيا والبرتغال والأمم المتحدة، ينبغي ألا تعرقله أعمال قلة قليلة.

إن العملية الاستطلاعية التي جرت يوم ٣٠ آب/أغسطس كانت تتويجا لسنوات من الجهد المبذول للتوصل إلى تسوية عادلة منصفة لمسألة تيمور الشرقية من شأنها أن تكون مقبولة للمجتمع الدولي. إن عددا ساحقا من أبناء تيمور الشرقية، شارك في استفتاء الأسبوع الماضي الذي أجري بطريقة سلمية ومحايدة.

وإجراء الاستطلاع يوم ٣٠ آب/أغسطس بشكل إيجابي بشكل عام لم يكن من الممكن تحقيقه دون جهود الحكومة الإندونيسية الدؤوبة للوفاء بالتزاماتها بمقتضى اتفاقات ٥ أيار/مايو. ولنذكِّر أنفسنا أيضا بأن موقف الحكومة الإندونيسية كان عنصرا أساسيا في التوصل إلى الاتفاقات التي أدت إلى عملية الاستطلاع. والوفد الفلبيني يعتقد أن إندونيسيا، وهي جار قريب وصديق وعضو شقيق في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تستحق هذا الاعتراف.

إلا أن من الصعب أن ننكر أن أحداث العنف التي وقعت مؤخرا في الإقليم بددت الأمل في منجزات عملية الاستطلاع. ولذلك من المهم أن توقف فورا الجماعات والأفراد الذين لا يزالون يزرعون بذور الإرهاب والأذى في الإقليم. إن الهجمات التي تتسم بالعنف ضد أبناء تيمور الشرقية، وضد الأجانب العاملين في المنظمات الدينية وغيرها - بعضهم من الفلبين - وأعضاء وسائط الإعلام، ووجود الأمم المتحدة في الإقليم لا يمكن أن يُسمح باستمراره. وإذا ما استمر العنف في الإقليم دون

هوادة فإنه قد يزيد سوء الحالة الإنسانية التي أصبحت الآن محفوفة بالمخاطر إلى حد كبير في أجزاء معينة من تيمور الشرقية.

وبمقتضى اتفاقات ٥ أيار/مايو، تقع على الحكومة الإندونيسية المسؤولية الكاملة عن الأمن في تيمور الشرقية إلى أن تصدق الجمعية الوطنية الإندونيسية على نتائج عملية الاستطلاع. ونأمل أن تبذل السلطات العسكرية الإندونيسية كل الجهود الممكنة، وأن تتمكن من استعادة النظام في تيمور الشرقية. لقد طلبت المزيد من الوقت لاستعادة النظام، ونحن نتفهم ذلك تفهما تاما. وإعلان الحكومة الإندونيسية لحالة الطوارئ في الإقليم ينبغي أن يكون خطوة في الاتجاه الصحيح. فإن التغيير في هيكل قيادة الجيش في تيمور الشرقية من شأنه أن يكون من المتطلبات العاجلة لاستعادة السلم والنظام في الإقليم. وسيكون من الضروري اتخاذ إجراءات حازمة أخرى لاستعادة النظام وصونه في تيمور الشرقية.

ومن المهم بالنسبة للفلبين أن ترى شعب تيمور الشرقية وقد أتيحت له الفرصة بدعم كامل من المجتمع الدولي لتخطيط مسار مستقبله إثر انتهاء العملية التي تمت في اتفاقات ٥ أيار/ مايو. وهذا هو نفس الهدف الذي أرادت الأطراف تحقيقه بموجب اتفاقات ٥ أيار/ مايو. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة لتحقيق هذا الهدف. وسنواصل مشاركتنا في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بل وسنوسع نطاقها حتى المرحلة الثالثة من هذه العملية. وكما حدد الأمين العام بالأمس، فإننا سنستجيب بشكل إيجابي إذا ما تمت دعوتنا للمشاركة كجزء من قوة حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة لاستعادة النظام في تيمور الشرقية، وإذا ما صدرت الولاية المناسبة لهذه البعثة من مجلس الأمن ورحبت بها الحكومة الإندونيسية.

ويحث وفدي أعضاء مجلس الأمن على النظر في اتخاذ إجراءات ملائمة في تيمور الشرقية تنظر فيها الأمم المتحدة في الأيام المقبلة على أساس المناقشات والمشاورات مع الأطراف المعنية. وفي هذه المرحلة ندعو كل الأطراف في اتفاقات ٥ أيار/ مايو إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقات. وذلك حتى يتم حسم مسألة تيمور الشرقية في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ما زال هناك حوالى ٣٠ متكلما في قائمة المتكلمين. وبسبب تأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم تعليق الجلسة لمدة ساعة.

عـُلـّقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.